

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية أصول الدين

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية

قسم الكتاب والسنة

دراسات
في مناهج المحدثين
(محاضرات في منهج النقد)

الدكتور
حميد قوفي
أستاذ الحديث وعلومه بجامعة
الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وبه تفتي وأستعين وصل اللهم وعلى النبي الأسعد الكريم وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فإنّ علم الجرح والتعديل وعلم علل الحديث من علوم المسلمين التي تفرّدوا بها، واختصوا بها على سائر الأمم، وهي أعلامٌ فخرٌ للمحدّثين خاصّة، فما من ملّة عُنيّت بتراجم رواة دينها، ونقله سنّة نبيّها ما عنيّت به طائفة المحدّثين، فقد أحصوا أسماء كلّ من روى سنّة أو أثرًا أو من حُمل عنه هذا العلم ابتداءً من عصر الصحابة، فأحصوا الرواة اسمًا وحكمًا، قبولًا وردًّا بمنهج علمي مبتكر، فميّزوا بين المقبولين والمردودين بتجرّد وصدق ومعرفة، ومن يستقرئ أخبارهم ويستنطق أحكامهم على الرواة يدرك أنّ هذا العلم بقواعده إلهامٌ من الله لهذه الطائفة المنصورة لتقوم بهذا الدين بتميز الأصيل من الدخيل بنفي تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، ورحم الله الإمام مسلمًا إذ قال: (واعلم رحمك الله أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحفّاظ لروايات الناس، العارفين بها دون غيرهم، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة، من عصر إلى عصر من لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس، وخالفهم في المذهب، إلى معرفة الحديث ومعرفة الرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار، من نقل الأخبار وحمل الآثار. وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح، وإنما اقتصصنا هذا الكلام لكي ننبه من جهل مذهب أهل الحديث ممن يريد التعلم والتنبه، على تثبيت الرجال وتضعيفهم، فيعرف ما الشواهد عندهم والدلائل التي بها ثبتوا الناقل للخبر، وأسقطوا من أسقطوا منهم)⁽¹⁾.

إنّ علم الجرح والتعديل وعلم العلل هما ركيزتا السنّة المشرّفة، بهما استطاع المسلمون تنقية ميراث النبوة مما علق بها مما ليس منه من قبل أهل الزيغ والباطل من المتروكين والكذّابين، ومن أهل الغفلة والضعف واللين.

1- التمييز. مسلم ص171 (بخدمة مصطفى الأعظمي).

لقد أسس المحدثون قواعد في هذه العلوم، فشهد لهم المنصفون بالتفوق في صياغة مناهج البحث والتفكير صياغةً محكمة، كالمناهج الاستقرائيّة حيث تتبّعوا أخبار الرواة بدقّة، وسبروا مروياتهم حديثًا حديثًا بما لا يخطر على بال غير المحدثين، وبذلك ميّزوا بين الثقة والضعيف والمتروك، وبين صواب الراوي ووهمه، وكالمناهج التاريخيّة حيث استنطقوا الحوادث وحلّلوها، وربطوا الأسباب بمسبباتها، وغير ذلك مما يشهد به الأعداء ويقرّ به الخصماء.

ومن الملحّ في هذا السياق ذكر شهادة المؤرخ الدكتور أسد رستم⁽²⁾ على ما وصل إليه المحدثون من تعويد القواعد ومن رسم مناهج البحث العلمي لتمييز الأخبار صحيحها من سقيمها وصوابها من خطيئها. قال: (وأول من نظم نقد الروايات التاريخيّة ووضع القواعد لذلك علماء الدين الإسلاميّ، فإنّهم اضطروا اضطرارًا إلى الاعتناء بأقوال النبيّ، وأفعاله لفهم القرآن وتوزيع العدل. فقالوا: "إن هو إلا وحي يوحى، ما تلي منه فهو القرآن وما لم يتل فهو السنة"، فانبروا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها، فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها، محترمة في الأوساط العلميّة حتّى يومنا هذا... قال: (فأكببت على مطالعة كتب المصطلح، وجمعت أكثرها، وكنت كلّما ازددت اطلاعًا عليها، ازداد ولعي بها وإعجابي بواضعيها، ولا أزال أذكر حادئًا وقع لي عام 1936 في دمشق، يوم احتفلت الحكومة السورية بمرور ألف سنة على وفاة المتنبّي، فإني كنت من جملة الوافدين إلى عاصمة الأمويّين والمختفلين بذكرى شاعر العرب، وأقيمت فيها مدة من الزمن، أقلب في أثنائها مخطوطات المكتبة الظاهرية. وما إن بدأت بالعمل حتى أيقنت أنني أمام أعظم مجموعة لكتب الحديث النبويّ في العالم؛ ففي خزائن هذه المكتبة عدد لا يستهان به من أمّهات المخطوطات في هذا العلم، وقسم منها يحمل خطوط أعاضم رجال الحديث.

ومن أهمّ ما وجدت فيها، نسخة قديمة من رسالة القاضي عياض في علم المصطلح، كتبها ابن أخيه سنة 595 للهجرة. وكنت قد قرأت شيئًا عنها في بعض رسائل المصطلح،

2- أسد جبرائيل رستم مؤرّخ لبناني نصراني (1897-1965). له عدة مصنفات في التاريخ والأديان منها: مصطلح التاريخ (وهو ما اقتبسنا منه). الروم وصلتهم بالعرب. المخطوطات الملكية المصرية. وغيرها. (انظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

فاستنسختها بالفوتوستات، وبدأت في درسها وتفهم معانيها، فإذا هي من أنفس ما صنّف في موضوعها، وقد سما بهذا القاضي عياض إلى أعلى درجات العلم، والتدقيق في عصره.

والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ اليوم أن يكتبوا أحسن منها في بعض نواحيها، وذلك على الرغم من مرور سبعة قرون عليها، فإن ما جاء فيها من مظاهر الدقة في التفكير والاستنتاج، تحت عنوان " تحري الرواية والنجيء باللفظ " يضاهاى ما ورد في الموضوع نفسه في كتب الفرنجة في أوروبا وأميركا. وقد اقتطفنا من كلام القاضي عياض في هذا الموضوع شيئاً كثيراً أوردناه في باب تحرى النص والنجيء باللفظ في كتابنا هذا، والواقع أن المثنودولوجية⁽³⁾ الغربية التي تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربي ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمت إليه بصلة قوية، فالتاريخ دراية أولاً ثم رواية، كما أنّ الحديث دراية ورواية.

وبعض القواعد التي وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتوصل إلى الحقيقة في الحديث، تنفق في جوهرها وبعض الأنظمة التي أقرّها علماء أوروبا فيما بعد، في بناء علم المثنودولوجية، ولو أنّ مؤرّخي أوروبا في العصور الحديثة اطلّعوا على مصنّفات الأئمة المحدثين، لما تأخّروا في تأسيس علم المثنودولوجية، حتى أواخر القرن الماضي.

وبإمكاننا أن نصارح زملاءنا في الغرب فنؤكّد لهم بأنّ ما يفاخرون به، من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا. ونحن أحقّ الناس بتعليمه والعمل بأسسه وقواعده⁽⁴⁾.

وأصل هذا البحث محاضرات كنت ألقيتها على طلبة قسم الكتاب والسنة بكلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. وهو يدرس شيئاً من منهج المحدثين النقديّ للرواة والمرويات، ولعلّه يعطي صورة واضحة، وفكرة مؤسّسة عن هذا المنهج الفدّ.

ويمتاز هذا البحث بما تضمّنته من القضايا التطبيقية، ولا أخليه من بعض القضايا التوجيهية والتربوية على غير المعهود في التأليف في هذه العلوم فيما أحسب، وستقف أيّها القارئ، على أهمّ القضايا العلمية في النقد الحديثي.

3- المثنودولوجيا: علم المناهج.

4- مصطلح التاريخ. أسد رستم (المقدمة 5 إلى 13). المكتبة العصرية الطبعة الأولى

وقد ركزت على أهمّ المباحث، ولعلك تقف على مسائل جديدة غير مذكورة في كتب المصطلح والنقد فيما أحسب، وسمّيته: "إتحاف الطالبين بقواعد النقد عند المحدثين". وإليك خطة الدراسة:

المحور الأول: نتناول فيه:

مفهوم النقد:

- النقد لغة.
- النقد الحديثي اصطلاحا.
- دواعي نقد الحديث.
- محاذير النقد عند أهل الحديث.
- مسلمات أساسية
- تاريخ نقد الحديث ونشأته.
- النقد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.
- النقد في عهد الصحابة.
- معالم النقد عند الصحابة.
- الصورة الأولى: التّقد بسبب فوات الفهم الصحيح للمعنى.
- الصورة الثانية: التّقد بسبب عدم ضبط الراوي.
- الصورة الثالثة: التّقد من جهة أسلوب عرض الحديث.
- النقد في عهد التابعين وأتباعهم.
- أعيان النقاد (من القرن الثاني إلى القرن السادس).
- ما يلزم المحدث المتصدي لنقد الرواة.
- موضوع النقد.

أولا- الراوي.

- صور النقد الخاصة بعدالة الراوي.
- صور النقد الخاصة بضبط الراوي.

- قواعد في نقد الرواة.

الأول: قواعد في صفات الجرح والمعدل.

الثاني: قواعد في الجرح والتعديل.

أ- منع قبول الجرح إلا مفسراً مبيّن السبب.

ب- عدم قبول النقد بلا تثبت وروية.

ج - عدم قبول النقد الصادر عن التعصّب والهوى.

د- العدل والإنصاف في الحكم.

- تطبيق وتوجيه.

هـ- الأمانة في النقد.

- تطبيق وتوجيه.

و- عدم قبول النقد بلا حجة.

ثانياً: الرواية.

من صور نقد الإسناد.

ثالثاً: المروي (المتن).

- أصول نقد المتن عند المحدثين.

- نقد الحديث لمخالفته صريح القرآن.

- نقد الحديث لمخالفته للأحاديث الصريحة الجارية.

- نقد الحديث لمخالفته صريح العقل.

- نقد الحديث لكونه لا يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو مما يستحيل أن ينسب

إليه صلى الله عليه وسلم.

- نقد الحديث لمخالفته وقائع التاريخ الثابتة.

- نقد الحديث لمخالفته القواعد الشرعية المعلومة.

- نقد الخبر لمخالفته الواقع المشهود.

- صور أخرى لنقد المتن:

- الزيادة في المتن.

- قلب ألفاظ المتن.

- قلب الحديث الفعلي حديثاً قولياً والعكس.

- الرواية بالمعنى. (تغيير المعنى).

- استطراد.

- زيادة توضيح.

- تفصيل مجالات النقد من خلال الأسئلة الآتية:

- السؤال الأول: من هو راوي الحديث؟

- السؤال الثاني: هل هو صادق أو لا؟

- السؤال الثالث: هل هو حافظ لما يؤديه أو لا؟

- السؤال الرابع: هل سند الرواية متصل أو لا؟

- السؤال الخامس: هل تفرد بالرواية أو شاركه فيها غيره؟

- السؤال السادس: هل خالفه أحد فيما رواه أو لا؟

- السؤال السابع: هل لغة الحديث تشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو لا؟

- قواعد عملية في النقد عند المحدثين.

- جمع طرق الخبر والمقارنة بينها.

- نصوص الحفظ في هذا السياق.

- تطبيق.

المحور الثاني: نتناول فيه:

النقد العقلي للمرويات عند المحدثين.

1- العقل عند السماع والأداء.

نصوص الأئمة في اشتراط العقل في الرواية سماعاً وأداءً.

2- استعمال العقل عند الحكم على الرواة.

3- استعمال المحدثين العقل في نقد الحديث والحكم عليه.

أمثلة على استعمال العقل في الحكم على الحديث.

المحور الثالث: قواعد منتخبات في علم العلل، نتناول فيه:

القاعدة الأولى: المعلول لقب شامل لجميع أنواع الخطأ في الرواية.

القاعدة الثانية: في وسائل إدراك العلة: جمع الروايات والمقابلة بينها.

القاعدة الثالثة: فيما يستعان به على إدراك العلة.

القاعدة الرابعة: تعليل الحديث مبناه على الحفظ والفهم والمعرفة.

القاعدة السادسة: ثقة الراوي شرط من شروط الصحة لكن ليست موجبة لها.

القاعدة السابعة: المنكر أبداً منكر.

فائدة: دواعي الكتابة عن الضعفاء.

1- قد يكتبون عن الضعيف على سبيل الاعتبار.

2- وقد يكتبون عن الضعيف ليعرفوه، لا لحاجة إليه في الاعتبار، بل لبيانه ومعرفته.

3- وقد يكتبون الحديث عن الضعيف تعجباً من روايته.

4- وقد يكتبون عن الضعيف ويروون عنه في المذاكرة لا على وجه الرواية والتحديث.

5- وربما كتب بعضهم عن الضعيف وروى عنه لعدم معرفة حاله معرفة جيدة كما ينبغي.

القاعدة الثامنة: حديث الثقة المخطئ لا ينجبر بينما حديث الضعيف غير المخطئ قد

ينجبر.

- موازنة بين نصين.

القاعدة التاسعة: في قبول زيادة الثقة.

تطبيق: (من منهج الإمام أحمد).

1- زيادة الثقة في المتن حكم فيها الإمام بالقبول.

2- زيادة الثقة في المتن حكم فيها الإمام بالرد.

3- زيادة في الإسناد حكم فيها الإمام بالقبول.

4- زيادة في الإسناد حكم فيها الإمام بالرد.

القاعدة العاشرة: في تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف.

القاعدة الحادية عشرة: لكل حديث نقد خاص وترجيح خاص.

القاعدة الثانية عشرة: الأصل ما كان في الحديث فهو منه إلا إن دلّ الدليل على أنه ليس

منه.

القاعدة الثالثة عشرة: معرفة مراتب الرواة وطبقاتهم وأهميته في معرفة العلل.

المحور الرابع: نقد المرويات التاريخية

الخاتمة

هذا وأسأل الله جل وعلا أن يوفّقنا لحسن القول وصواب العمل، وأن يقيننا آفة الخطأ والزلل، وأن يجعلنا من أهل الحديث الذابّين عنه والداعين إليه. والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد وآله وصحبه.

حميد قوفي

بسم الله الرحمن الرحيم

مفهوم النقد لغة واصطلاحاً

النقد لغة

قال ابن فارس في مقاييس اللغة: ("نقد" النون والقاف والذال أصلٌ صحيح يدلُّ على إبراز شيءٍ وُبُرُوزِه. من ذلك: النَّقْدُ في الحافر، وهو تَقَشُّرُهُ. حافرٌ نَقْدٌ: متقشِّر. والنَّقْدُ في الضَّرْسِ: تَكْسُرُه، وذلك يكون بتكشُّفٍ ليطه عنه. ومن الباب: نَقْدُ الدَّرْهِمِ، وذلك أن يُكشَّفَ عن حاله في جودته أو غير ذلك. ودرهمٌ نَقْدٌ: وازنٌ جيّدٌ، كأنه قد كُشِفَ عن حاله فعُلم.

وجاء في لسان العرب (مادة: نقد): (النقْدُ والتَّنْقَادُ: تمييز الدراهم وإخراج الزَّيْفِ منها)، (..) ونقدته الدراهم ونقدتُ له الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت منها الزَّيْفَ، وفي الصحاح (مادة نقد): (وَنَقَدْتُ الدَّرَاهِمَ وَأَنْتَقَدْتُهَا، إِذَا أَخْرَجْتَ مِنْهَا الزَّيْفَ. وَالدَّرْهِمُ نَقْدٌ، أَي وَازِنٌ جَيِّدٌ. وَنَأَقَدْتُ فَلَانًا، إِذَا نَأَقَشْتَهُ فِي الْأَمْرِ).

ومثله جاء في تاج العروس (مادة: ن ق د) : (...وقد نقدها ينقدها نقداً وانتقدتها ومنتقدتها إذا ميّز جيدها من رديئها...).

وللنقد معانٍ أخرى غير هذه، غير أنّ ما ذكر هو الذي يتماشى مع المعنى الاصطلاحي المتداول، فالنقد إذا أسند إلى الكلام كان معناه التمييز بين جيده ورتديئه، صوابه وخطئه.

النقد الحديثي اصطلاحاً

هو تحييص الروايات الحديثية والتمييز بين المقبول والمردود منها من خلال التمييز بين أحوال الرواة: جرحاً وتعديلاً، ومن خلال السند: اتصالاً وانقطاعاً، ومن خلال الواقع: إصابةً وتخطئةً.

دواعي نقد الحديث

لما كان الإنسان معرضاً للسهو والنسيان، والصواب والخطأ، والصدق والكذب، ولما كان الكذب شيمَةً عند طوائف من الناس، ناسب أن يقوم النقد لتصحيح ما قد يقع من ذلك، فغاية النقد بيان الخطأ وتمييز الأصيل من الدخيل، وإرجاع الأمور إلى نصابها، وتقويم المنحرف منها.

مسلمات أساسية

ينبغي في البدء تقرير مسلمات مهمة، وهي أمور ضرورية يجب مراعاتها، تُعدّ منطلقاتٍ أساسيةً قبل عملية النقد، وهي:

أولاً: إنّ السنّة النبويّة الثابتة حجّةً ومصدرٌ للتوحيد والتشريع والمعرفة، وأتمّها وحْيٌ يلزم اتّباعه، ولا يسوغ لأحد كائناً مَنْ كان ردّها، قال الإمام الشافعيّ: (وإذا ثبت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه، لا يقويه ولا يوهنه غيره، بل الفرض الذي على الناس اتباعه، ولم يجعل الله لأحد معه أمراً يخالف أمره)⁽⁵⁾.

ثانياً: إنّ السنّة النبويّة الصحيحة لا تناقض القرآن ولا تتناقض نصوصها، ولا يجوز ضرب بعضها ببعض مجرد ما قد يظهر للوهلة الأولى من التعارض، ولأهل الحديث علمٌ اسمه "مختلف الحديث"، يُعنى برفع الاختلاف بين الأحاديث باعتماد قواعد وقوانين علميّة دقيقة.

ثالثاً: إنّ كلّ ما صحّ من أخبار النبيّ صلى الله عليه وسلم من أمور الغيب حجّة، ولا يجوز أن تقاس على أحوال الدنيا، قال الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس رحمه الله: (. . من هذا الحديث علمنا أنّه يجب فيما يرد من الأخبار عن اليوم الآخر أن يحمل على ظهره ولو كان غير معتاد في الدنيا؛ لأنّ أحوال العالم الآخر لا تقاس على أحوال هذا العالم)⁽⁶⁾.

رابعاً: إنّ الأصل في فهم السنّة أن يُجرى على الظاهر حتى يثبت بالبيّنة أنّه غير مراد، وليس بالعقل تُصرّف معاني الأحاديث عن ظاهرها من غير دليل أو قرينة، فما ورد على العموم يبقى على عمومته حتى يثبت ما يخصّصه، وما ورد على الإطلاق يبقى على إطلاقه حتى يثبت ما يقيده وهكذا، قال الإمام الشافعيّ: (فكلّ كلام كان عامّاً ظاهراً في سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على ظهوره وعمومه حتى يُعلم حديث ثابت عن رسول الله - بأبي هو أمي - يدلّ على أنه إنّما أريد بالجملة العامّة في الظاهر بعض الجملة دون بعض)⁽⁷⁾.

5- الرسالة. الشافعي ص330

6- مجالس التذكير. عبد الحميد بن باديس ص262

7- الرسالة. الشافعي ص341

خامسا: كلّ أحد يؤخذ من قوله ويردّ إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس لأحد أن يدّعي أنّ ما عنده هو الحقّ المطلق، وأنّ ما عند غيره هو الباطل المطلق، والحقّ أحقّ أن يتّبع، وليس لأحد أن يرده بلا حجّة.

محاذير النقد عند أهل الحديث

النقد عمليّة تعبر عن التفاعل والتواصل المعرفيّ، ويعبر عن امتداد الإنجازات العلمية والمعرفية عبر الأجيال، وهذا حقيقته إذا كان عن قصدٍ حسنٍ، وكان نقداً إيجابياً بنائياً، فالباحث أيّ باحث محتاج إلى غيره؛ فهو يبني إنجازه الفكريّ والمعرفيّ على بعض جهد غيره، كما أنّ غيره يبني إنجازه على بعض جهده وهكذا.

وإن استفادة الإنسان من الإنسان عبر الأجيال لا تنقطع، وإن النقد يحقّق هذه الفائدة وينشئ المعارف الجديدة، غير أنّ هناك مجالات في النقد لا تصلح في ميزان أهل الحديث، ويمكن إجمالها فيما يلي⁽⁸⁾:

أولاً: أن لا يتوجّه النقد إلى شخص الرسول صلى الله عليه وسلم: فليس شخص النبيّ صلى الله عليه وسلم موضوعاً للنقد؛ لأنّ ذلك مخلّ بعقيدة الإنسان.

ثانياً: أن لا يمسّ النصّ الثابت بالتواتر: ونعني بالتواتر ما ثبت يقيناً تواتره، لا مظنوناً به، أمّا المقطوع به فلا يجوز نقده والطعن فيه؛ لأنّ ذلك أيضاً مخلّ بعقيدة الإنسان.

ثالثاً: أن لا يتوجّه النقد إلى صحابيّ في عدالته: لأنّ الله قد زكّاهم في آيات كثيرة، وكذا عدّهم النبيّ صلى الله عليه وسلم في أحاديث عديدة، وتجريحهم في عدالتهم اعتراض على الله ورسوله، وهو فسق سافر، لكن لم يمنع مقامهم ومكانتهم من اعتراض العلماء عليهم في الرواية والفتوى وبيان أخطائهم⁽⁹⁾، والأمثلة على ذلك كثيرة سيأتي ذكر بعضها.

8- هذه الأسس استخرجناها مع فضيلة الأستاذ الدكتور عزت عطية ونحن نناقش موضوع النقد عند المحدثين بكلية الشريعة، جامعة اليرموك. الأردن.

9- اقرأ مثلاً على ذلك في اعتراض العلماء على رأي عائشة رضي الله عنها في ردّها حديث عمر وابن عمر في تعذيب الميت ببيكاه أهله عليه، قال الحافظ ابن عبد البر: (ليس إنكار عائشة بشيء، وقد وقف ابن عمر على مثل ما نزعته به عائشة فلم يرجع، وثبت على ما سمع، وهو الواجب كان عليه). وقال أيضاً: (فهذا يبين لك أنّ ابن عمر قد أثبت ما حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ولم ينس، ومن حفظ فهو حجّة على من لم يحفظ، وليس يسوغ عند

رابعاً: أن لا نعتمد في النقد إلا أساساً معتبراً: لأنّ ما ليس كذلك فهو لغو لا يلتفت إليه، فالأصل في النقد أن يكون مبنياً على أساس علمي ومنهجي، لا على المزاج والهوى.

خامساً: أن لا يتوجّه النقد إلى صاحب الموضوع بل إلى الموضوع نفسه؛ فربّ قول يصدر من فاجر يكون حقاً، أو يصدر عن صاحب بدعة يكون صحيحاً، وكم من مرويات لأصحاب البدع أخرجها أصحاب كتب الحديث المعتمدة كالصحيحين، فالأصل في النقد أن يتوجّه إلى القول لا إلى صاحبه⁽¹⁰⁾ إلا إذا عرف بالكذب أو كان صاحب هوى داعية إلى هواه ونحو ذلك.

تاريخ نقد الحديث ونشأته

تزامن النقد الحديثي مع الرواية، ولم يتأخّر عنها، وهذه من الخصائص التي اختصّت بها هذه الأمة، بخلاف الطوائف الأخرى من اليهود والنصارى، فإنّ النقد للتاريخ عندهم جاء متأخراً

جماعة أهل العلم الاعتراض على السنن بظاهر القرآن إذا كان لها مخرج ووجه صحيح؛ لأنّ السنة مبينة للقرآن، قاضية عليه غير مدافعة له. قال الله عز وجل ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [التمهيد 17/276]. وقال الإمام القرطبي: (إنكار عائشة ذلك وحكمها على الراوي بالتخطئة أو النسيان أو على أنه سمع بعضاً ولم يسمع بعضاً بعيد؛ لأنّ الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثيرون، وهم جازمون، فلا وجه للنفي مع إمكان حمله على محمل صحيح). [فتح الباري 3/154]. وقال الإمام ابن تيمية: (والأحاديث الصحيحة الصريحة التي يرويها مثل عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبي موسى الأشعري وغيرهم لا تردّ بمثل هذا. وعائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها لها مثل هذا نظائر، تردّ الحديث بنوع من التأويل والاجتهاد لا اعتقادها بطلان معناه ولا يكون الأمر كذلك، ومن تدبّر هذا الباب وجد هذا الحديث الصحيح الصريح الذي يرويه الثقة لا يرده أحد بمثل هذا إلا كان مخطئاً. وعائشة رضي الله عنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم لفظين - وهي الصادقة فيما نقلته - فروت عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: "إن الله ليزيد الكافر عذاباً يبكاء أهله عليه"، وهذا موافق لحديث عمر، فإنّه إذا جاز أن يزيد عذاباً يبكاء أهله، جاز أن يعدّب غيره ابتداءً ببكاء أهله؛ ولهذا ردّ الشافعيّ في مختلف الحديث هذا الحديث نظراً إلى المعنى، وقال: الأشبه روايتها الأخرى: "أنهم يبكون عليه وإنّه ليعذب في قبره". مجموع الفتاوى. ابن تيمية 208/24-209.

10- اقرأ مثلاً قول الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي في أضواء البيان: (ونرجح ما ظهر لنا أنه الراجح من غير تعصّب لمذهب معين، ولا إلى قائل معين؛ لأننا ننظر إلى ذات القول لا إلى قائله؛ لأنّ كلّ كلام فيه مقبول ومردود، إلا كلامه صلى الله عليه وسلم، ومعلوم أنّ الحقّ حقّ ولو كان قائله حقيراً. ألا ترى أنّ ملكة سبأ في حال كونها تسجد للشمس من دون الله هي وقومها لما قالت كلاماً حقاً صدّقها الله فيه، ولم يكن كفرها مانعاً من تصديقها في الحقّ الذي قالت، وذلك في قولها فيما ذكر الله عنها: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَآةَ أَهْلِهَا أُذْلًا﴾ فقد قال تعالى مصدقاً لها في قولها: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾. أضواء البيان. محمد الأمين الشنقيطي 6/1

جدًّا؛ فالنقد عند النصارى-مثلا- بدأ في القرن الثامن عشر الميلادي⁽¹¹⁾، وبهذا يُعلم أنّ منهجهم غير صالح لمعرفة الصواب والخطأ، وتمييز الحقّ من الباطل، وبهذا يُعلم أيضا سلامة منهج المحدثين في تمييز الأخبار والآثار، وبه تُثبت تقدّم المسلمين في نقد التراث، وتقدّمهم في صناعة المعرفة.

بل إنّ السُّنَّة قد حفلت بشواهد عديدة في ممارسة النبيّ صلى الله عليه وسلم للنقد، وبعده انتشر، وكلّما بُعدَ الناسُ عن معين النبوة زاد النقد لازدياد دواعيه.

النقد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

مارس النبيّ صلى الله عليه وسلم النقد، فكان يبيّن الخطأ ويصوّبه، ويقرّ ويردّ على غيره، وكان غالب نقده متوجّهًا إلى المعاني والألفاظ، وله في ذلك منهج دقيق؛ فكان أحيانًا ينقد بأسلوب مباشر، وأحيانًا يفعلُه بأسلوب غير مباشر.

أمثلة على ذلك:

1- عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال لما نزلت: ﴿حَتَّىٰ يَتَّبِعَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ قال له عدي بن حاتم: يا رسول الله، إني أجعل تحت وسادتي عقالين: عقالا أبيض وعقالا أسود أعرف الليل من النهار. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنّ وسادك لعريض⁽¹²⁾؛ إنّما هو سواد الليل وبياض النهار". [متفق عليه واللفظ لمسلم]، وفي رواية عند البخاري: "إنّك لعريض القفا".

11- (كان الزّاهب والخطيب الفرنسي ر.سيمون (1638-1712م) أوّل من طبّق المنهج التّقدي على العهد الجديد في الأجزاء الثلاثة من مؤلّفه: "التاريخ التّقدي" (1689 . 1692م). وبناء على أعماله، أعدّ ج. د. ميكاليس المقدّمة التاريخية والتّقديّة الحقيقيّة الأولى للعهد الجديد). [النقد الحديث للعهد الجديد إلى حدود القرن التّاسع عشر-جون كسيلمان ورونالد ويشروب- ترجمة: د. عزالدين عنابة. منشور على موقع: أنفاس نت، من أجل الثقافة والإنسان 21 إيار (ماي) 2009].

12- نقل النووي عن القاضي قال: (معناه إن جعلت تحت وسادك الخيطين الذين أرادهما الله تعالى وهما الليل والنهار فوسادك يعلوهما ويغطيهما، وحيثُذ يكون عريضا، وهو معنى الرواية الأخرى في صحيح البخاري: "إنك لعريض القفا"؛ لأن من يكون هذا وساده يكون عظم قفاه من نسبته بقدره، وهو معنى الرواية الأخرى: (إنك لضخم) وأنكر القاضي قول من قال: إنه كناية عن الغباوة أو عن السمن لكثرة أكله إلى بيان الخيطين، وقال بعضهم: المراد بالوساد النوم، أي إن

وهذا نقد لطيف مباشر صريح من النبي صلى الله عليه وسلم لهذا الصحابي للخطأ الذي وقع فيه لسوء فهم منه للآية.

2- ومن ذلك أيضا: ما رواه عدي بن حاتم أنّ رجلا خطب عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى). فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله"⁽¹³⁾. [مسلم].

فهذا أسلوب مباشر في النقد كذلك، اقتضاه المقام والحال، لكن قد لا يفعل ذلك في مقام آخر، فينتقد بأسلوب غير مباشر.

3- ومنه: ما رواه معاوية بن الحكم السلمي قال: (بيننا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم. فقلت: واثكل أمياه، ما شأنكم تنظرون إليّ، فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني سكتّ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبأبي هو وأمي ما رأيت معلّمًا قبله ولا بعده أحسن تعليما منه، فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني، لكنه قال: "إنّ هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنّما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن". [مسلم].

فترى أنّه صلى الله عليه وسلم أقرّ الجماعة على نقد معاوية بن الحكم وتغليظه فيما صدر منه، ثم بيّن له الصواب بأسلوب هادئ غير صريح في التخطئة، وغير معيب له أو ذامّ.

النقد في عهد الصحابة

لما احتاج الناس إلى الحديث - بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم - تصدّر طائفة من الصحابة للرواية والتحديث، واشتهر بعضهم بذلك كأبي هريرة وعائشة وعبد الله بن عباس وأنس بن مالك وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وغيرهم، ولما كان الوهم والنسيان من صفات البشر، وقعت بعض الأخطاء من بعضهم لسهوٍ طارئٍ، وربما لذهولٍ عن المعنى، فظهر النقد في زمانهم أكثر مما كان من ذي قبل.

معالم النقد عند الصحابة

نومك كثير، وقيل: أراد به الليل، أي من لم يكن النهار عنده إلا إذا بان له العقلاان طال ليله وكثر نومه، والصواب ما اختاره القاضي. شرح مسلم . النووي

13- ولهذا الحديث شرح مستوفى في كتب الشروح كفتح الباري، يرجع إليها.

لم يكن النقد في عصر الصحابة متوجّهًا إلى الراوي في عدالته باعتبار أنّهم عدول لا يكذبون، ولم يجرب عن أحدهم ذلك، وإِنَّمَا تَمَثَّلَ النقد في ثلاث صور: -

الأولى: من جهة اللفظ متمثلاً في سوء فهم معناه.

والثانية: من جهة ضبط راويه.

والثالثة: من جهة أسلوب عرض الحديث. (وهو قليل).

الصورة الأولى: النقد بسبب فوات الفهم الصحيح للمعنى

مثال ذلك: ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمر قَالَ: (صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مَنُّهُ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ». قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَوَهَلَ النَّاسُ⁽¹⁴⁾ فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِلْكَ، فِيمَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَبْقَى مَنُّهُ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ» يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَنْحَرَمَ ذَلِكَ الْقُرْآنُ).

مثال آخر:

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ لَهَا: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحَ أَنْ يَطَّوَّفَ بِالصِّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: بئس ما قلت يا ابن أخي؛ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوْلَتْهَا عَلَيْهِ كَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطُوفُ بِهِمَا، وَلَكِنَّهَا أَنْزَلَتْ فِي الْأَنْصَارِ كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يَهْلُونَ لِمَنَاءِ الطَّاعِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشْتَلِّ فَكَانَ مِنْ أَهْلِ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرِكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا).

الصورة الثانية: النقد بسبب عدم ضبط الراوي

أمثلة على ذلك:

14- أي غلط الناس.

روى الإمام مالك، عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته، أنها سمعت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها تقول: ودُكر لها أنّ عبد الله بن عمر، يقول: إنّ الميت ليعذب ببكاء الحيّ. فقالت عائشة: يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما إنه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ، إنّما مرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهوديّة يبكي عليها أهلها، فقال: "إنكم لتبكون عليها، وإنّها لتعذب في قبرها).

فأنت ترى أنّ عائشة رضي الله عنها لم تتهم ابن عمر في عدالته وصدقه، بل تكلمت في ضبطه وحفظه، وأنه أخطأ أو نسي. وهكذا جميع أحكامها النقدية. وانظر مثالا آخر:

روى أبو داود الطيالسي في مسنده قال: حدّثنا محمد بن راشد عن مكحول قال: قيل لعائشة: إنّ أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الشؤم في ثلاثة: في الدار والمرأة والفرس"، فقالت عائشة: (لمحفظاً بوهريّة؛ إنه دخل ورسوله الله صلى الله عليه وسلم يقول: "قاتل الله اليهود، يقولون: الشؤم في ثلاثة: في الدار والمرأة والفرس"، فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله). فلم تتهمه في دينه وصدقه، بل حكمت بعدم حفظه لهذا الحديث.

الصورة الثالثة: النقد من جهة أسلوب عرض الحديث

كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدّث بالحديث فيعيده كي يُضبط ويُفهم، ولم يكن يسرده سرداً، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه (أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تُفهم عنه، وإذا أتى على قوم فسلم عليهم سلّم عليهم ثلاثاً). [رواه البخاري].

وفي رواية: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يعيد الكلمة ثلاثاً لتُعقل عنه). [الترمذي]. وعن عائشة رضي الله عنها: (أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يحدّث حديثاً لو عدّه العادّ لأحصاه). [متفق عليه].

وعنها قالت: (ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسرد سردكم هذا⁽¹⁵⁾)، ولكن كان يتكلم بكلام بين فصل، يتحقّظه من جلس إليه) [متفق عليه].

15- لم يكن يسرد الحديث كسردكم، أي يتابع الحديث استعجالاً بعضه إثر بعض لئلا يلتبس على المستمع. [فتح الباري في شرح هذا الحديث]

وهذا هو منهج النبي صلى الله عليه وسلم في الكلام وعرض الحديث، ما جعل عائشة أم المؤمنين تنتقد من يخالف هذا الأسلوب في الأداء وترفضه، فعن عروة بن الزبير أنّ عائشة قالت: (ألا يعجبك أبو هريرة، جاء فجلس إلى جانب حجرتي، يحدث عن النبي- صلى الله عليه وسلم- يسمعي ذلك، وكنت أسبح، فقام قبل أن أقضي سبحتي، ولو أدركته لرددت عليه، إن رسول الله لم يكن يسرد الحديث كسرهم). [متفق عليه واللفظ لمسلم]

النقد في عهد التابعين وأتباعهم

تميّز النقد في عهد التابعين-بالنسبة لما قبلهم-بالكلام في الرواة من جهة العدالة، وبرزت العناية بالتثبت في حال الناقل من جهة الصدق والأمانة مع عنايتهم بشرط الضبط، وذلك بسبب الفتن التي ظهرت فأفرزت الانقسام في صفّ الأئمة الإسلامية، وما صحبها من الكذب في الحديث، غير أنّ (كلامهم في التعديل كثير، ولا يروى عنهم من الجرح إلا القليل، وذلك لقرب العهد بال سراج المنير عليه وعلى آله افضل الصلاة والتسليم، فلم يكن أحد من المسلمين يجترئ على الكذب على الله ورسوله. وعامة المضعفين من التابعين إنما ضعفوا للمذهب، كالخوارج أو لسوء الحفظ أو للجهالة)⁽¹⁶⁾.

ففي أواخر عهد الصحابة زاد الاحتياط في الرواية وتمحيص رواتها، ومن ذلك ما صحّ من حديث مجاهد قال: (جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، جعل يحدث ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال: يا ابن عباس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرّة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعب والدّلّول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف)⁽¹⁷⁾.

قلت: وبُشَيْر العدوي ثقة⁽¹⁸⁾، لكنّه لم يكن يسند- في هذا الموقف- ما يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما جعل ابن عباس رضي الله عنه ينكر عليه ويعرض عن سماعه، نظرًا لما شاب تلك المرحلة من الدخيل، فأراد أن يعلم الناس أنّ الإسناد ضروريّ، وبمثل هذا ظهرت

16- علم الرجال وأهميته. المعلمي

17- مقدمة صحيح مسلم 13/1

18- انظر ترجمته في تهذيب التهذيب 471/1 - 472

العناية بالأسانيد أشدّ مما كانت عليه قبل، وقد أرخ لنا الإمام محمد بن سيرين ذلك بقوله: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سُمّوا لنا رجالكم؛ فمن كان من أهل السنّة قبلوا حديثه، ومن كان من أهل البدعة ردّوا حديثه)⁽¹⁹⁾..

ثم توسّع التقد في عصر أتباع التابعين، وانتشر المنهج بشكل أوسع، وظهرت بوادر التقييد لهذا العلم، ومما جاء في ذلك قول الإمام مالك: (لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك: لا يؤخذ من رجل صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه. ولا من سفیه أعلن بالسفیه وإن كان من أروى الناس. ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولا من رجل له فضل وعبادة لا يعرف ما يُحدّث)⁽²⁰⁾.

وقال عبد الرحمن بن مهديّ: قيل لشعبة متى يترك حديث الرجل؟ قال: "إذا حدّث عن المعروفين بما لا يعرف المعروفون"⁽²¹⁾ "وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يتهم نفسه فيتركه، طرح حديثه وما كان غير ذلك فارووا عنه"⁽²²⁾.

وإذا نظرنا في منهج النقد في عهد التابعين وأتباعهم على الخصوص وجدنا (العناية منصبّة على نقلة الآثار، والبحث عن أحوالهم والتفتيش في مروياتهم بعد جمعها ومعارضتها وفحصها، وأثمرت هذه الغريبة تمييز الرجال ومعرفة الثقة والصدوق، ومن يحتمل عنه، ومن لا يكتب عنه. وكانت مروياتهم إحدى العوامل المهمة في معرفة درجتهم من الضبط والإتقان أو الخلل والنسيان أو التساهل وعدم الدقة والاهتمام. وصنف هؤلاء الرواة بذلك في مراتب ودرجات، ووضعوا في دواوين ..)⁽²³⁾.

أعيان النقاد (من القرن الثاني إلى القرن السادس)

19- مقدمة صحيح مسلم.

20 - الكفاية. الخطيب البغدادي ص 160

21- استعملت كلمة المعروفين عند الأئمة في معاني متعددة، فاستعملت فيما يقابل المجاهيل، كما في قول ابن معين في بقية بن الوليد: ثقة إذا روى عن المعروفين، لكن له مشايخ لا يدرى من هم. (المجروحين 200/1)، واستعملت فيما يقابل الضعفاء كما في قول ابن عدي في عباد بن صهيب الكلبي (ولعباد تصانيف كثيرة وحديث كثير عن المعروفين وعن الضعفاء) (الكامل 557/5)

22- شرح علل الترمذي لابن رجب بخدمة الدكتور همام سعيد 401/1

23 انظر عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات. الدكتور أحمد نور سيف. ص 8، 9

اشتهر طائفة من النقاد في القرن الثاني بالتصدّي للنقد، وتميّزت هذه المرحلة بالنقد للرجال وبيان أحوالهم جرحًا وتعديلاً، غير أنّ هذه المرحلة قلّ فيها النقد بالنسبة لمن بعدهم لقلّة الضعفاء والمتروكين ولقرب الأسانيد من مصادر الرواية، ثمّ توسّع النقد بعد ذلك، فبرز جماعة اختصّوا به، ويمكن ذكر أعلامٍ منهم لا على سبيل الحصر، وإنّما أسوق أسماء بعض المشاهير²⁴

أعيان النقاد في القرن الثاني

عامر بن شراحيل الشعبيّ (103هـ). محمد بن سيرين (110هـ). سليمان بن مهران الأعمش (148هـ). شعبة بن الحجاج (160هـ). سفيان الثوري (161هـ).. عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (158هـ). مالك بن أنس (179هـ). عبد الله بن المبارك (181هـ). سفيان بن عيينة (198هـ). يحيى بن سعيد القطان (198هـ). عبد الرحمن بن مهدي (198هـ).

أعيان النقاد في القرن الثالث

يحيى بن معين (233هـ). علي بن المديني (234هـ). أحمد بن حنبل (241هـ). محمد بن سعد (230هـ). زهير بن حرب (234هـ). إسحاق بن راهويه (238هـ). محمد بن يحيى الذهلي (258هـ). محمد بن إسماعيل البخاريّ (256هـ). أحمد بن عبد الله العجلي (261هـ). أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (264هـ). أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (277هـ). مسلم بن الحجاج النيسابوري (261هـ). أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (275هـ). محمد بن عيسى الترمذي (279هـ). محمد بن وضاح الأندلسي (289هـ). صالح بن محمد جزرة (293هـ). أحمد بن عمرو البزار (292هـ). أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي... الخ

أعيان النقاد في القرن الرابع

أحمد بن هارون البرديجي (301هـ). أحمد بن علي بن شعيب النسائي (303هـ). محمد بن إسحاق بن خزيمة (311هـ). محمد بن جرير الطبري (311هـ). محمد بن عمرو العقيلي (322هـ). عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (327هـ). محمد بن حبان البستي (354هـ).

24- انظر في هذا : المتكلمون في الرجال. السخاوي ص58-114 . وللتوسع أكثر انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي - وهو أصل ما ذكره السخاوي - (المطبوع ضمن أربع رسائل حققها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة).

سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ). أبو أحمد عبد الله بن عدي (365هـ). أبو أحمد الحاكم (378هـ). علي بن عمر الدارقطني (385هـ)... الخ

أعيان النقاد في القرن الخامس

محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (405هـ). عبد الغني بن سعيد الأزدي (409هـ). أبو مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي (401هـ). أبو يعلى خليل بن عبد الله الخليلي (446هـ). أبو محمد علي بن حزم الأندلسي (456هـ). أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ). أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ القرطبي (463هـ). أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي (463هـ)... الخ.

أعيان النقاد في القرن السادس

القاضي عياض بن موسى اليحصبي (544هـ). أبو القاسم ابن عساكر علي بن الحسن (571هـ). أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي (576هـ). خلف بن عبد الملك بن بشكوال (578هـ). أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (584هـ)... الخ

ما يلزم المحدث المتصدّي لنقد الرواة

ينبغي لمن يتصدّى لنقد الرواة جملةً من الشروط الضرورية لا يكتمل النقد إلا بها، وقد جمعها العلامة المعلمي في مقدمة تحقيقه لكتاب الجرح والتعديل فقال: (ليس نقد الرواة بالأمر الهين، فإنّ الناقد لا بدّ أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية.

- عارفاً بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية.

- خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم.

- وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط.

- ثمّ يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي: متى وُلد؟ وبأيّ بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة

والعقل والمروءة والتحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف

كتابه؟

- تُمَّ يعرف أحوال الشيوخ الذين يُحدِّث عنهم وبلدانهم ووفياتهم وأوقات تحديثهم وعاداتهم في التحديث.

- تُمَّ يعرف مرويات الناس عنهم ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه.

- ويكون مع ذلك متيقظاً، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكاً لنفسه، لا يستميله الهوى ولا يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظنّ حتى يستوفي النظر ويبلغ المقر ثم يحسن التطبيق في حكمه، فلا يجاوز ولا يقصر. وهذه المرتبة بعيدة المرام عزيزة المنال لم يبلغها إلا الأفاضل، وقد كان من أكابر المحدثين وأجلتهم من يتكلم في الرواة فلا يعوّل عليه ولا يلتفت إليه.

قال الإمام عليّ بن المديني، وهو من أئمة هذا الشأن: "أبو نُعيم وعفّان صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال، وهؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه." وأبو نُعيم وعفّان من الأجلّة، والكلمة المذكورة تدلّ على كثرة كلامهما في الرجال، ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفنّ نقل شيء من كلامهما".

موضوع النقد

إنّ المتتبع لمنهج النقد عند المحدثين يجدهم يحصرون مجاله في ثلاثة أمور: الراوي، والمروي والرواية.

1- نقد الراوي

نقد الرواة علم قائم بذاته، له قواعده وأخلاقه، وقد وضع المحدثون لذلك أسساً متينة غدت من الإبداع العلميّ الذي ما زال العلماء يحتكمون إليه في تقديم الرواة والمرويات. فكلّ راو لم يتّصف بالعدالة والضبط فحديثه مردود، هذا الأصل، إذ عليه مدار القبول والردّ، ومن جمع بينهما قيل عنه "ثقة". ولهم في الحكم على عدالة الراوي وضبطه منهج متكامل، له قوانينه وقواعده، فاشتروا في العدالة الإسلام والعقل والبلوغ والسلامة من أسباب الفسق والسلامة من خوارم المروءة، واشتروا مع العدالة الضبط فأوجبوا في الراوي أن يكون حافظاً إن حدّث من

حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه. قال شيخ الإسلام بن تيمية: (واشترط في الراوي العدالة لنأمن من تعمد الكذب، والحفظ والتيقّظ لنأمن من السهو²⁵) (26).

صور النقد الخاصّة بعدالة الراوي

1- الكذب. 2- التهمة بالكذب. 3- الفسق. 4- لا البدعة. 5- لا الجهالة.

صور النقد الخاصّة بضبط الراوي

1- فحش الغلط. 2- الغفلة. 3- مخالفة الثقات. 4- الوهم. 5- سوء الحفظ.

قواعد في نقد الرواة

ذكروا فيمن يتصدّى للكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً صفات هي شروط لأداء هذه الوظيفة العظيمة، كي يكون حكمه سليماً من جهة الشرع وصواباً من جهة الواقع، فوضعوا شروطاً في الجرح والمعدّل، وبيّنوا أوصاف الجرح المقبول والمردود، فليس كلّ جرح أو تعديل عندهم يقبل وليس كلّ جرح أو معدّل عندهم حجّة. وبذلك أسّسوا منهجاً علمياً فريداً، ويمكن اختصاره في محورين:

الأول: قواعد تتعلّق بصفات الجرح والمعدّل.

الثاني: قواعد تتعلّق بالجرح والتعديل.

الأول: قواعد في صفات الجرح والمعدّل

25- قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والسهو له أسباب: أحدها: الاشتغال عن هذا الشأن بغيره فلا ينضبط له، ككثير من أهل الزهد والعبادة. وثانيها: الخلو عن معرفة هذا الشأن. وثالثها: التحديث من الحفظ، فليس كل أحد يضبط ذلك. ورابعها: أن يدخل في حديثه ما ليس منه، ويزور عليه. وخامسها: أن يركن إلى الطلبة، فيحدث بما يظن أنه من حديثه. وسادسها: الإرسال، وربما كان الراوي له غير مرضٍ. وسابعها: التحديث من كتاب؛ لإمكان اختلافه. فلهذه الأسباب وغيرها، اشترط أن يكون الراوي حافظاً ضابطاً، معه من الشرائط ما يؤمن معه كذبه من حيث لا يشعر، وربما كان لا يسهو، ثم وقع له السهو في الآخر من حديثه، فسبحان من لا يزل ولا يسهو، وذلك يعرفه أرباب هذا الشأن برواية النُظراء والأقران، وربما كان مغفلاً واقترن بحديثه ما يصححه، كقرائن تبين أنه حفظ ما حدث به وأنه لم يخلط في الجميع) [ابن تيمية. مجموع الفتاوى. ابن تيمية 28/18].

26- مجموع الفتاوى. ابن تيمية 28/18

أ- أن يكون الجرح والمعدّل علما بأسباب الجرح والتعديل، قال الحافظ ابن حجر: (وتقبل التزكية من عارف بأسبابهما لا من غير عارف لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار)⁽²⁷⁾.

ب- أن يكون تقيًا صادقًا ورعًا، بحيث لا يجرح بدافع الهوى والتشهي، فإن بدا له في الراوي جرح يكفي في ردّ حديثه بيّنه، ولا يجوز له ذكر عيب آخر؛ لأنّه يصير تشهياً، وإنما جاز الكلام في الرواة للضرورة، والضرورة تقدّر بقدرها.

ج- أن يكون من أهل المعرفة بتصاريف كلام العرب بحيث يميّز بين ما هو لفظ تجريح أو لا، فلا يضع اللفظ في غير معناه، وحتى لا يتوهّم الجرح تعديلاً ولا التعديل تجريحاً.

د- أن يكون ذا فقه، حتى لا يجرح بمسائل الخلاف، وحتى لا يظنّ الحلال حراماً، وقد يكون الراجح مع الجرح.

هـ- أن يكون من يتصدى للتجريح والتعديل عدلاً في نفسه.

و- أن يكون صبوراً فلا يحمله الغضب على تجريح من لا يستحقّ الجرح...

الثاني: قواعد في الجرح والتعديل

جرى النقد عند المحدثين على قواعد أخلاقية معلومة، فلم يكن عندهم تشهياً أو انتقاماً أو تلبية لرغبات نفسية أو نحو هذا، بل كان نصيحةً للدين وصيانةً له، ولذلك وجدناهم يسلكون منهجاً معتدلاً لا يضاھيهم فيه أحد، ومن تلك القواعد الأخلاقية المشتركة في الجرح والتعديل:

أ- منع قبول الجرح إلا مفسراً مبين السبب

لأنّ أسباب الجرح كثيرة ومتنوعة، ومتفاوتة، فيلزم فيه التفسير والبيان، لأنّ هناك من الجرح ما لا يتفق عليه العلماء، وقد لا يكون ممّا يجرح به الراوي أصلاً، قال ابن الصلاح: (وأما الجرح فإنّه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب؛ لأنّ الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيه أهو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله)⁽²⁸⁾.

27- شرح النخبة ص 9

28 - مقدمة ابن الصلاح ص 107

ب- عدم قبول النقد بلا تثبت وروية

ومن التثبت الوقوف على أقوال النقاد من مصادرها الأصلية، أو ممن يوثق بالنقل عنهم، فكم من ناقد نُسب إليه كلامٌ في الراوي لم يثبت عنه، وربما ترك الحديث بسبب ذلك، فعلى هذا ينبغي التروي والتثبت في إصدار الأحكام في الرواة، وليس كل ما يجده الباحث في بعض كتب الرجال والتاريخ والسير من الكلام في الرواة يكون ثابتاً عن أصحابه، بل لا بد من إنعام النظر، وإدانة البحث حتى يقوم الدليل على صحّة نسبة القول إلى صاحبه. قال الإمام النووي: (... ثم على الجراح تقوى الله تعالى في ذلك، والتثبت فيه والحذر من التساهل بجرح سليم من الجرح أو بنقص من لم يظهر نقصه؛ فإنّ مفسدة الجرح عظيمة، فإنّها غيبة مؤبدة مبطلّة لأحاديثه مسقطه لسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم واردة لحكم من أحكام الدين)⁽²⁹⁾

وقال الحافظ ابن حجر: (وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ فإنّه إن عدل بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كاذب، وإن جرح بغير تحرّز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً)⁽³⁰⁾.

وقال المعلميّ اليماني: "والحكم على العلماء والرواة يحتاج إلى نظر وتدبر وتثبت، أشدّ ممّا يحتاج إلى الحكم في كثير من الخصومات، فقد تكون الخصومة في عشرة دراهم، فلا يخشى من الحكم فيها عند الغضب إلا تفويت عشرة دراهم، فأما الحكم على العالم والراوي فيخشى منه تفويت علمٍ كثيرٍ وأحاديث كثيرة، ولو لم يكن إلا حديثاً واحداً لكان عظيماً)⁽³¹⁾.

ج - عدم قبول النقد الصادر عن التعصّب والهوى

لم يقبل أهل الحديث الكلام في الرواة إذا صدر عن تعصّب وهوى وحسد وعداوة، ولم يكن غرضهم في ذلك مبنياً على التشقي والانتقام، وذموا من فعل ذلك، بل لا يقبلون إلا ما كان عن بينة ودليل بكل تجرّد وصدق، قال الحافظ الذهبي: (كلام الأقران بعضه في بعض لا يعبا به، لا سيما إذا لاح ذلك أنّه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصمه الله،

29- انظر : شرح مسلم 83/1 - 84.

30- نزهة النظر. ابن حجر ص 89

31- التنكيل. المعلميّ 53/1 - 54

وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصدّيقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس⁽³²⁾.

وقال التاج السبكي: (الجرح لا يقبل منه الجرح وإن فسّره في حقّ من غلبت طاعاته على معاصيه، ومادحوه على ذاميه، ومزكّوه على جارحيه، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقعة في الذي جرحه، من تعصّب مذهبيّ، أو منافسة دنيوية، كما يكون بين النظراء أو غير ذلك)⁽³³⁾.

ومن ذلك كلام ابن أبي ذئب في مالك، ومالك في ابن إسحاق، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح... الخ

ومن ذلك: ما ذكره الحافظ الذهبي في ترجمة أبي الزناد عبد الله بن ذكوان: (قال ربيعة فيه: ليس بثقة ولا رضا) قال الذهبي: (لا يسمع قول ربيعة فيه؛ فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة)⁽³⁴⁾.

قال ابن القيم: (وعلى المتكلم في هذا الباب وغيره: أن يكون مصدر كلامه عن العلم بالحق، وغايته: النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولإخوانه المسلمين. وإن جعل الحقّ تبعاً للهوى: فسد القلب والعمل والحال والطريق.. فالعلم والعدل: أصل كلّ خير، والظلم والجهل: أصل كلّ شرّ، والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحقّ، وأمره أن يعدل بين الطوائف ولا يتبع هوى أحد منهم..)⁽³⁵⁾.

توجيه:

اقرأ في هذا السياق كلام العلامة عبد الرحمن السعديّ: (من الغلط الفاحش الخطر قبول قول الناس بعضهم ببعض ثم يبيني عليه السامع حبّاً وبغضاً ومدحاً وذمّاً، فكم حصل بهذا الغلط من أمور صار عاقبتها الندامة، وكم أشاع الناس عن الناس أموراً لا حقائق لها بالكلية، أو لها بعض الحقيقة فنميت بالكذب والزور، وخصوصاً من عرفوا بعدم المبالاة بالنقل، أو عرف منهم

32- ميزان الاعتدال 111/1.

33- قاعدة في الجرح والتعديل. تاج الدين السبكي. ت: عبد الفتاح أبو غدة ص 24

34- ميزان الاعتدال. 418/2.

35- مدارج السالكين 522/3 - 533

الهُوى، فالواجب على العاقل الثبوت والتحرز وعدم التسرع، وبهذا يعرف دين العبد ووزانته وعقله⁽³⁶⁾.

د- العدل والإنصاف في الحكم

إنَّ الله قد أمرنا بالعدل والإنصاف ونهانا عن الظلم والبغي، فقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم إلى أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ [المائدة: 8]. وقال تعالى: ﴿إنَّ الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون﴾. [النحل: 90].

وقد امثل الصحابة هذه القيم، وتفقهوا بها وعملوا على نشرها دعوة وسلوكًا، ومن ذلك: ما رواه أحمد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "أفاء الله عز وجل خير على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كانوا، وجعلها بينه وبينهم، فبعث عبد الله بن رواحة فخرصها عليهم، ثم قال لهم: (يا معشر اليهود أنتم أبغض الخلق إليّ، قتلتم أنبياء الله عز وجل، وكذبتهم على الله، وليس يحملني بغضي إياكم أن أحيف عليكم، قد خرصت عشرين ألف وسقٍ من تمرٍ، فإن شئتم فلکم، وإن أبيتم فلي"، فقالوا: بهذا قامت السموات والأرض، قد أخذنا فخرجوا عنا"⁽³⁷⁾.

وجاء في طبقات الحنابلة: أن رجلاً جاء إلى الإمام أحمد بن حنبل، فقال له: نكتب عن محمد بن منصور الطوسي؟ فقال: إذا لم نكتب عن محمد بن منصور، فعمّن يكون ذلك - مرارًا؟ فقال له الرجل: إنه يتكلّم فيك: فقال أحمد: رجلٌ صالحٌ ابتلي فينا، فما نعمل؟⁽³⁸⁾..

تطبيق وتوجيه:

اقرأ تطبيق هذا المنهج في قول شيخ الإسلام ابن تيمية: "والرافضة فيهم من هو متعبّد متورّعٌ زاهدٌ، لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء، فالمعتزلة أعقل منهم وأقرب إلى الصدق والعدل والعلم. وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج، ومع هذا فأهل السنّة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم، فإنّ الظلم حرامٌ مطلقًا كما تقدم، بل أهل

36- الرياض الناظرة والحدائق النيرة الزاهرة ص 27

37- أحمد بإسناد صحيح

38- طبقات الحنابلة 1/196

السنة لكل طائفة من هؤلاء خيرٌ من بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خيرٌ وأعدل من بعض الرافضة لبعض. وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفوننا ما لا يُنصف بعضنا بعضاً. وهذا لأن الأصل الذي اشتركوا فيه أصلٌ فاسدٌ مبنيٌّ على جهلٍ وظلمٍ، وهم مشتركون في ظلم سائر المسلمين، فصاروا بمنزلة قطاع الطريق المشتركين في ظلم الناس. ولا ريب أن المسلم العالم العادل أعدل عليهم وعلى بعضهم من بعض⁽³⁹⁾.

هـ - الأمانة في النقد

ولها صورتان:

الأولى: عدم المحاباة في الحكم:

فلا يصح التحيز لقريب أو حبيب، فيعدل عن الحق الواجب في الحكم، بل ينبغي أن يصف الراوي بما فيه من غير محاباة؛ لأنه شاهد، والشاهد لا يجوز له أن يخون في الشهادة، بل يؤدّيها كاملة فهي أمانة، ومن ذلك: أن عليّ بن المديني سئل عن أبيه، فقال: (سلوا عنه غيري. فأعادوا عليه المسألة، فأطرق ثم رفع رأسه فقال: هو الدين، إنه ضعيف)⁽⁴⁰⁾.

وعن عبيد الله بن عمرو قال: قال لي بن أبي أنيسة: لا تحدّث عن أخي يحيى بن أبي أنيسة؛ فإنّه كذاب⁽⁴¹⁾.

الثانية: أن لا يقتصر على ذكر الجرح فيمن ثبتت عدالته من وجه آخر:

وذلك أنّ من الإنصاف والأمانة أن يذكر الجرح والتعديل معا فيمن ثبتا في حقه، ولا يجوز كتمان أحدهما لأبيّ غرض من الأغراض، قال الإمام محمد بن سيرين: (ظلمك لأخيك أن تذكر أسوأ ما فيه وتكتم خيره). وقال الحافظ ابن حبان: (لسنا ممن يوهم الرعاع ما لا يستحله ولا ممن يحيف بالقدرح في إنسان وإن كان لنا مخالفا بل يعطى كل شيخ حظه مما فيه، ونقول في كل إنسان ما كان يستحقّه من العدالة والجرح)⁽⁴²⁾. ولذا عاب أهل الحديث على من يقتصر على ذكر الجرح دون التعديل، قال الحافظ الذهبي: (في ترجمة أبان بن يزيد العطار): (قد أورده

39 - منهاج السنة النبوية. ابن تيمية 157/5 - 158

40 - انظر: المجروحين. ابن حبان البستي 15/2

41 - انظر: الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم 289/2

42 - الثقات. ابن حبان 646/7

أيضا العلامة ابن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا عيب من عيوب كتابه؛ يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق⁽⁴³⁾.

وقال الحافظ الخطيب أحمد بن علي البغدادي: (إذا اجتمع في أخبار رجل واحد معانٍ مختلفة من المحاسن والمناقب والمطاعن والمثالب وجب كُتُبُ الجميع ونقله وذكر الكلّ ونشره)⁽⁴⁴⁾.

توجيه:

هذه قاعدة جليلة عند علماء الحديث غابت في هذا الزمان إلا عند أفراد من العلماء، وللأسف انصرف طائفة من أهل العلم عن جادة الحقّ بالتعرض للأفاضل بالجرح في أعراضهم للخطأ في المسألة والمسألتين لأغراض ذاتية لا علمية، وقد أظرف العلامة اللكنوي في تصوير هذا الأمر فقال: (من عاداتهم الخبيثة: أنهم كلما ناظروا أحدا من الأفاضل في مسألة من المسائل توجهوا إلى جرحه بأفعاله الذاتية، وبحثوا عن أعماله العرضية، وخلطوا ألف كذبات بصدق واحد، وفتحوا لسان الطعن عليه، بحيث يتحجّب منه كلّ ساجد، وغرضهم منه إسكات مخاصمهم بالسب والشتم، وللنجاة من تعقّب مقابلهم بالتعدي والظلم، يجعل المناظرة مشاتمة والمباحثه مخاصمة)⁽⁴⁵⁾.

قلت: والحقّ أن الخطأ لم ينج منه كبير أحد، والمنهج القويم أنّ كلاً يؤخذ من قوله ويترك إلا النبيّ صلى الله عليه وسلم، وما من طائفة إلا ولها حقّ وباطل، والواجب اتباع الحقّ حيثما كان، والحقّ أحقّ أن يتّبع، قال الإمام ابن القيم: (ولولا أنّ المقصود ذكر الطبقات لذكرنا ما لهذه المذاهب وما عليها، وبيّنا تناقض أهلها، وما وافقوا فيه الحقّ وما خالفوه بالعلم والعدل لا بالجهل والظلم فإنّ كل طائفة معها حقّ وباطل، فالواجب موافقتهم فيما قالوه من الحقّ، وردّ ما قالوه من الباطل، ومن فتح الله له بهذه الطريق فقد فتح له من العلم والدين كل باب، ويسر عليه فيهما الأسباب، والله المستعان)⁽⁴⁶⁾.

43- ميزان الاعتدال. الذهبي 9/1. فائدة: قال السخاوي: (وعندي تحسينا للظنّ به-أي بابن الجوزي- أنّه لم يقف على التوثيق، والكمال لله...). الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ. السخاوي ص76.

44- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 2/ 202

45- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل. محمد عبد الحيّ اللكنوي. ت: عبد الفتاح أبو غدة ص67

46 - طريق المهجرتين وباب السعادتين. ابن قيم الجوزية ص386-387

و- عدم قبول النقد بلا حجة

ليس قولهم إنّ جرح الأقران بعضهم بعضاً يُصرف ولا يقبل بقاعدةٍ مطلقةٍ، كلا، ولا يعني أنّ الجرح إذا جرح قرينه بحجةٍ يكون مردوداً، بل لا يقبل جرح الأقران فيما إذا لاح أنّ هناك منافرةً ونحوها، لا ما كان على بيّنةٍ وحجةٍ صحيحةٍ، وقد أخذ العلماء بجرح الأقران ما كان هذا سبيله، وما عدا ذلك فلم يعتمدوه، فلا يقبل النقد بغير بيّنةٍ وبرهان، وليس من المنهج العلمي اعتبار الدعاوي بلا حجةٍ، ولو يعطى الناس بدعاويهم لادّعى ناسٌ حقوقاً ليست لهم، وقد صحّ عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال: "لو يعطى الناس بدعواهم لادّعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه"⁽⁴⁷⁾

وعند البيهقي: "ولكن البيّنة على المدّعي، واليمين على من أنكر". فأخذ بهذا أهل الحديث؛ فلم يعتدوا في الطعن في الحديث متناً وسنداً بلا دليل، ولم يقبلوا في ذلك الاحتمالات العقلية؛ لأنّها لا تغني من الحق شيئاً.

فكم ردّوا من الجروح غير المؤسسة على بيّنةٍ وسند، واحتاطوا لذلك فلم يتكلّموا إلا بقدر وبرهان إلا قليلاً مما لم يأبها له، وفي مثل هذا يقول ابن الصلاح: (ثمّ إنّ على الآخذ في ذلك أن يتقي الله تبارك وتعالى ويتثبت ويتوقى التساهل كيلا يجرح سليماً ويسم برياً بسمة يبقى عليه الدهر عارها)⁽⁴⁸⁾.

ونحوه قال الحافظ ابن حجر: (وليحذر المتكلّم في هذا الفنّ من التساهل في الجرح والتعديل؛ فإنّه إن عدل بغير تثبّت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظنّ أنّه كذب، وإن جرح بغير تحرّز أقدم على الطعن في مسلم برئ من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً)⁽⁴⁹⁾.

ومن ذلك: قول الأزدي في كهمس بن الحسن العبسي: (قال ابن معين: ضعيف).

قلت: بل وثقه ابن معين وأحمد وأبو حاتم، قال أحمد بن حنبل كهمس بن الحسن ثقة وزيادة. وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: كهمس بن الحسن ثقة، وقال أبو

47- متفق عليه

48- مقدمة ابن الصلاح ص 350.

49- نزهة النظر ص 89، وفتح المغيث 316/3 كلام ابن حجر هذا ولم يعزه إليه.

حاتم: كهمس بن الحسن لا بأس بحديثه⁽⁵⁰⁾.

وتعقب الذهبي الأزدي فقال: (لم يسنده الأزدي عن يحيى، فلا عبرة بالقول المنقطع لا سيما وأحمد يقول في كهمس: ثقة وزيادة)⁽⁵¹⁾.

ومن ذلك أيضا قول الحافظ ابن حجر في ترجمة أحمد بن عبد الملك بن واقد الحرابي: (ثقة، تُكَلِّمُ فِيهِ بِلَا حِجَّةٍ)⁽⁵²⁾.

ومثل ذلك أيضا قوله في إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: (ثقة تُكَلِّمُ فِيهِ بِلَا حِجَّةٍ)⁽⁵³⁾.

قلت ملخصا بعض ما سبق ذكره:

وَيُشْرَعُ التَّعْدِيلُ وَالْجَرْحُ بِبِلَا	خُلْفٍ أَتَى عَنِ الْأُمَّةِ الْأُولَى
عَنْ مَالِكٍ وَشُعْبَةَ وَ مِثْلَهُمْ	ابن عُيَيْنَةَ وَ شَيْخِهِ الْفَهْمُ
وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَ عَنْ عَلِيٍّ	وَكُلَّهُمْ قَدْ حَازَ تَوْفِيقَ الْعَلِيِّ
نَصِيحَةَ عَلِيٍّ الْوَجُوبِ أَجْمَعُوا	صَوْنًا لِدِينِ اللَّهِ بَلْ لَمْ يَمْنَعُوا
تَكْذِيبَ مَنْ عَلَى الرَّسُولِ قَدْ كَذَبَ	وَإِنْ لِمَرَّةٍ جَرَى وَإِنْ يُتَّبَعُ
وَيُقْبَلُ التَّجْرِيحُ مَنْ عَدَلَ تَقِيًّا	مَنْ وَرَعَ فِي حُكْمِهِ إِذْ يَنْتَقِي
وَمَنْ أَمِينٍ صَادِقٍ فِيمَا يَقُولُ	وَمَنْ حَلِيمٍ مُخْلِصٍ بَذَا نَقُولُ
كَذَا وَ قَلَّ مِنْ عَالِمٍ بِالسَّبَبِ	مَنْ دَرَى كَذَا بِقَوْلِ الْعَرَبِ
وَيَلْزَمُ الْإِنْصَافُ عِنْدَ حُكْمِهِ	بِلُطْفٍ قَوْلِهِ وَإِنْ فِي ذَمِّهِ
وَإِنْ تَعَدَّدَتْ عَيْبُ مَنْ رَوَى	فَوَاحِدٌ يَكْفِيهِ وَاحْذَرِ الْهُوَى

ثانيا- نقد الرواية

50- انظر الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم في ترجمة كهمس.

51 - ميزان الاعتدال 503/5

52 - تقريب التهذيب 20/1 رقم 80

53 - تقريب التهذيب 64/1 رقم 460

من حيث الاتصال والانقطاع. ومن حيث الصواب والخطأ.

اعتنى المحدثون بمعرفة أحوال الرواة جرحًا وتعديلاً، ووضعوا لذلك علماً سمّوه علم الجرح والتعديل، وأسّسوا قواعد أبدعوا فيها، كما أنّهم اعتبروا أحوال الرواية من حيث الخطأ والصواب، وساروا في بيان ذلك على منهج علمي موضوعي دقيق، وكذلك عُنوا ببيان الاتصال والانقطاع في الروايات.

ومن قواعدهم في معرفة الاتصال والانقطاع، ما يتعلّق بكيفية سماع الحديث وطرق أدائه وسموها: (طرق التحمل والأداء)⁽⁵⁴⁾، ومنها ما يتعلّق بعلوم الرواة: تواريخ الرواة، ومواليدهم ووفياتهم، وطبقاتهم، ومواطنهم، ورحلاتهم، ومعرفة من اختلط منهم، والمدلسين، والمبهمين، والمهملين... الخ، كلّ ذلك لمعرفة الاتصال والانقطاع، وأخطاء الرواة.

من صور نقد الإسناد

يبرز النقد في الأسانيد عند وقوع الاختلاف فيها، وصور الاختلاف الواقع في الإسناد:

- تعارض الوصل مع الإرسال.
- تعارض الوقف مع الرفع.
- زيادة راو أو أكثر في الإسناد.
- القلب في اسم الراوي.
- تغيير الراوي بغيره.
- الاختلاف في صيغ الأداء.

3- نقد المروي (المتن)

اعتنى المحدثون بنقد المتن كعنايتهم بنقد الأسانيد؛ لأنّ الإسناد والمتن هما رُكْنَا الحديث، لا ينفك أحدهما عن الآخر، وما يشاع ويروّج له من كونهم لم يشغلوا بالمتن نقداً ودراسةً، وأنّ

54- وذلك لمعرفة الاتصال والانقطاع والتدليس والكذب. قال د. نور الدين عتر في بيان فائدة معرفة هذه الاصطلاحات-يعني طرق التحمل والأداء-: (1- أنّها تعرفنا الطريقة التي حمل بها الراوي حديثه الذي نبحتة فنعلم هل هي صحيحة أو فاسدة، وإذا كانت فاسدة فقد اختلّ أحد شروط القبول في الحديث. 2- إن الراوي إذا تحمّل الحديث بطريقة دنيا من طرق التحمّل ثم استعمل فيه عبارة أعلى كأن يستعمل فيما تحمّله بالإجازة: حدثنا أو أخبرنا كان مدلساً، وربما أنّهم بعض العلماء بسبب ذلك... [منهج النقد في علوم الحديث. نور الدين عتر. ص226]

غايَتهم الحكمُ على الأسانيد فقط، إمَّا ذلك دعوى مَنْ لم يخبر منهمهم، ولم يقف على أصول النقد عندهم، وهو جهلٌ نشأ كثيرُهُ عن التقليد لرؤوس الاستشراق المغرضين⁽⁵⁵⁾، وبهذه الشبهة فتحوا باب الخوض في قبول المتون وردّها بالعقل والهوى. وقد أجاب عن هذه الشبهة طائفة من أهل العلم الذابِّين عن حياض السنَّة.

قال العلامة المَعلمي: (من تتبَّع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم وكتب العلل وجد كثيرا من الأحاديث يطلق الأئمة عليها: "حديث منكر، باطل، شبه موضوع، موضوع"، وكثيرا ما يقولون في الراوي: "يحدِّث بالمناكير، صاحب مناكير، عنده مناكير، منكر الحديث"، ومن أنعم النظر وجد أكثر ذلك من جهة المعنى، ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة في أحاديثهم والطعن فيمن جاء بمنكر صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح أو خلل، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده فوجدوا ما يبين وهنه فيذكرونه، وكثيرا ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن، انظر موضوعات ابن الجوزي وتدبّر، تجده إمَّا يعمد إلى المتون التي يرى ما ينكره، ولكنه قلما يصرح بذلك بل يكتفي غالبا بالطعن في السند، وكذلك كتب العلل وما يعل من الأحاديث في التراجم تجد غالب ذلك مما ينكر متنه، ولكن الأئمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم: "منكر" أو نحوه، أو الكلام في الراوي أو التنبيه على خلل في السند كقولهم: "فلان لم يلق فلانا، لم يسمع منه، لم يذكر سمعا، اضطرب فيه، لم يتابع عليه، خالفه غيره، يروى هذا موقوفاً وهو أصح"، ونحو ذلك⁽⁵⁶⁾.

أصول نقد المتن عند المحدثين

55- منهم شاخت في قوله: (ومن المهم أن نلاحظ أنهم أحفوا نقدهم لمادة الحديث وراء تقديمهم للإسناد نفسه) أصول الفقه-شاخت حاشية الخوي- ص66،65، ومنهم ناستون ويت في قوله: (لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة ثم جمعه الحفاظ ودونوه إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن، ولذلك لسنا متأكدين أن الحديث قد وصلنا كما هو عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- من غير أن يضيف الرواة شيئا عن حسن نية في أثناء رواياتهم للحديث). التاريخ العام للديانات ص366، ومثل قولهم قال محمود أبو رية في كتابه أضواء على السنة المحمدية ص285، وأحمد أمين في ضحى الإسلام 130،131/2 وغيرهم.

56- الأنوار الكاشفة. المعلمي ص263-264

قال الخطيب البغدادي: (ولا يُقبَل الخبر الواحد في مُنافاة العقل، وحُكم القرآن الثابت المحكم، والسُنّة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السُنّة، وكلّ دليل مقطوع به)⁽⁵⁷⁾.
وقوله: "وكل دليل مقطوع" يشمل المقطوع به من وقائع التاريخ، والحسّ والقواعد الشرعية الثابتة المحكّمة...

وذهب ابن القيم إلى رسم المباني في نقد متن الحديث في كتابه "المنار المنيف" فذكر:

- اشتماله على المجازفات، التي لا يقولها رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- تكذيب الحسّ له.
- سماجة الحديث، وكونه ممّا يُسخر منه.
- مُناقضة الحديث لما جاء به السُنّة الصريحة، مُناقضة بيّنة.
- الادّعاء بأنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم فعّلَ أمراً ظاهراً بمحضٍ من الصحابة كلّهم، وأنّهم اتّفقوا على كتمانِهِ.
- أن يكون الحديث باطلاً في نفسه.
- أن يكون كلامه لا يُشبه كلام الأنبياء.
- أن يكون بوصفِ الأطباء أشبه.
- أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا.
- مخالفة الحديث لصريح القرآن.
- ركّابة اللفظِ وسماجته، بحيث يُمجّها السّمع، ويدفعها الطّبّع.
- أن يقرنَ بالحديث من القرائن التي يُعلم بها أنّه باطل.

نقد الحديث لمخالفته صريح القرآن

ينبغي التفريق بين مخالفة صريح القرآن ومخالفة ظاهر القرآن⁽⁵⁸⁾، والمقصود هنا الأوّل، أي ما يحصل من الاختلاف بين الحديث والقرآن من كلّ وجه، حيث لا يمكن الجمع بينهما بأيّ وجه ولو لأدنى مناسبة، فإن وقع مثل هذا الاختلاف ردّ الحديث. أمّا مخالفة الحديث لظاهر القرآن فليس البحث فيها وارداً، غير أنّ طائفة من الناس ردّوا أحاديث لهذا الاعتبار فأخطأوا، وقد نبّه

57- الكفاية. الخطيب ص432

58- استعملت هذا التعبير: "مخالفة" على سبيل التجوّز.

الإمام ابن القيم إلى هؤلاء فقال: (وطائفة ثانية عشر ردّوا الحديث إذا خالف ظاهر القرآن بزعمهم، وجعلوا هذا معيارا لكلّ حديث خالف آراءهم، فأخذوا عموما بعيداً من الحديث لم يقصد به، فجعلوه مخالفاً للحديث وردّوه به، فردّوا حديث ابن عمر في خيار المجلس بمخالفة قوله تعالى ﴿وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم﴾ (59).

والواقع أنّ مخالفة الحديث الصحيح لصريح القرآن غير واردة، فليس ثمة حديث صحيح معارض للقرآن معارضة حقيقيّة من كلّ وجه، وكلّ ما جاء على هذا الوجه فهو باطل، قال ابن حزم: (الحديث ثلاثة أقسام؛ فحديثٌ موافقٌ لما في القرآن فالأخذ به فرض، وحديث زائد على ما في القرآن فهو مضاف إلى ما في القرآن، والأخذ به فرض، وحديث مخالف لما في القرآن فهو مطّرح)، ثم قال: (لا سبيل إلى وجود خبر صحيح مخالف لما في القرآن أصلاً، وكلّ خبر شريعة فهو إمّا مضاف إلى ما في القرآن ومعطوف عليه ومفسّر لجملة، وإمّا مستثنى منه مبين لجملة، ولا سبيل إلى وجه ثالث) (60).

ومن الأمثلة على مخالفة الحديث لصريح القرآن:

ما رواه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة مرفوعاً: "لا يدخل ولد الزنا الجنّة، ولا شيء من نسله، إلى سبعة آباء". وهو باطل. مخالف للأصل وأعظم ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (61)

ومن ذلك أيضاً حديث: "مقدار الدنيا سبعة آلاف سنة". مخالف لصريح القرآن في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: 187] (62). وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا إِلَىٰ رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: 42-45]

نقد الحديث لمخالفته السنّة الصريحة الجارية

قد يشتهر الحديث بلفظ، أو تجري السنّة على وضع معين، فينفرد أحد الرواة بلفظ أو هيئة غير معروفة، فيحكم عليه بالنكارة أو الشذوذ، ومن ذلك حديث أعلّه النقاد ومنهم الإمام

59- مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلة. ابن القيم ص 437

60- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم 81/2 (ت: أحمد شاكر)

61- انظر: تخريج الحديث في السلسلة الضعيفة والموضوعة. الألباني.

62- انظر المنار المنيف. ابن قيم الجوزية.

مسلم بمخالفته للمعروف من روايات الثقات الأثبات وللمشهور من السنّة، قال الإمام مسلم: (الخبر المنقول على الوهم في متنه)، فروى بإسناده إلى يزيد بن أبي زياد عن كريب عن ابن عباس قال: بتّ عند خالتي ميمونة، فاضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم في طول الوسادة، واضطجعت في عرضها، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ فصلّى، فقمت عن يمينه، فأخذني فجعلني عن يساره، فلما صلى قلت: يا رسول الله... وساقه). قال مسلم: (هذا خبر غلط غير محفوظ لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك، أن ابن عباس إنما قال عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحوّله حتى أقامه عن يمينه.

وكذلك سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سائر الأخبار عن ابن عباس أنّ الواحد مع الإمام يقوم عن يمين الإمام لا عن يساره)... ثم ذكر مسلم أسانيد أخرى عن أصحاب كريب عن كريب، فذكر منها: عن عمرو بن دينار عن كريب، ومخرمة بن سليمان عن كريب، وسلمة بن كهيل عن كريب، وسالم بن أبي الجعد عن كريب. وبعده ذكر أسانيد أخرى من غير طريق كريب، فذكر منها: سعيد بن جبير عن ابن عباس، والحكم عن سعيد بن جبير، وابن جريج عن عطاء، والشعبي عن ابن عباس... ثم قال: (فقد صحّ بما ذكرنا من الأخبار الصحاح عن كريب وسائر أصحاب ابن عباس أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم أقامه عن يساره وهَمَّ وخطأ غير ذي شكّ) (63).

نقد الحديث لمخالفته صريح العقل

قال شيخ الإسلام ابن تيمّة: (يأخذ المسلمون جميع دينهم من الاعتقادات العبادات وغير ذلك من كتاب الله وسنّة رسوله وما اتفق عليه سلف الأُمَّة وأئمّتها) (64)، وليس ذلك مخالفاً للعقل الصريح؛ فما خالف العقل فهو باطل، وليس في الكتاب والسنّة والإجماع باطل، ولكن فيه ألفاظ قد لا يفهمها بعض الناس، أو يفهمون منها معنى باطلاً، فالآفة منهم لا من الكتاب والسنّة) (65).

63- التمييز ص 183، 184، 185

64- وليس المراد أن يُجعل علم السلف مصدراً للعقيدة والتشريع، بل يقصد اتفاق فهم السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان لما جاء في الكتاب والسنّة، وإنما يؤخذ الدين من الكتاب والسنّة بفهم السلف، هذا هو المراد.

65 - مجموع الفتاوى. ابن تيمية 490/11

لكن ينبغي ابتداءً تقرير أمرٍ مهمٍّ وهو أنّه لم يقع تعارض حقيقيّ بين نصوص الكتاب أو السنّة الصحيحة مع العقل الصريح، وليس في ذلك مثال واحد سالم من الاعتراض. قال ابن تيمية: (إنّ النصوص الثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعارضها قطّ صريح معقول، فضلاً عن أن يكون مقدّماً عليها، وإنما يعارضها شبهً وخيالات مبنها على معان متشابهة وألفاظ مجمّلة، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أنّ ما عارضها شبهً سفسطائية لا براهين عقلية)⁽⁶⁶⁾.

ثم إنّ كثيراً من الناسيخلط بين الرأي والعقل أو كما يسميه العلامة محمد نعيم ياسين: (العقل المجرد والعقل الشخصي)⁽⁶⁷⁾، فيقول أحدهم: إنّ هذا الحديث يخالف العقل فيلزم ردّه، والحال أنه يخالف رأيه هو، لأنّ مخالفة الحديث للعقل ينبغي أن تكون معقولة عند العقلاء؛ فلا يختلفون في ذلك، فلا بدّ أن يُعلم حينئذ أنّ محاكمة الحديث للعقل وردّه لا ينضبط، فأيّ عقل نحاكم به؟ فإذا كان عقليّ يخالف عقلك فأيّ عقل نقدّم؟

فائدة عزيزة: علاقة العقل بالنص الشرعيّ

(- علاقة العقل بالنص الشرعيّ من حيث الماهية هي علاقة المناسبة بينهما؛ بمعنى أنّ العقل غريزة خلقها الله لإدراك المعاني والحقائق، وأنّ النصّ حقيقته وعاء للحقائق والمعاني القابلة لأن تدركها تلك الغريزة.

- علاقة العقل بالنص الشرعيّ من حيث المقصد هي التوافق التامّ بينهما؛ لأنهما يستهدفان تحقيق غاية واحدة هي الوصول إلى مقام العبودية لله عز وجل.

- علاقة العقل بالنص الشرعيّ من حيث المحتوى هي علاقة المحتاج إلى مصدر نمائه واستقامته.

- علاقة العقل بالنص الشرعيّ من حيث الوظيفة هي أنّ العقل يقوم بدور مترجم النفس للنصوص الشرعية وفق قواعد وقيود قيّد بها نفسه تبعد عنه الانحراف وتوفّر له الثقة والاعتبار.

- علاقة العقل بالنصّ الشرعيّ من حيث الحاكمية أنّ الأوّل محكوم، والنصّ حاكم ومهيمن، وأنّه لا يسوغ لمسلم أن يعتقد بأنّ العقل هو الحاكم والمهيمن على النصّ الشرعيّ.

66 - موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول. ابن تيمية 127/1

67- انظر: مباحث في العقل. محمد نعيم ياسين. ص195 ط: دار النفائس، الأولى 2011م.

- علاقة العقل بالنص الشرعي في مجال الإرادة والتنفيذ هي اتخاذ القرار، علاقة المحرّض للنفس على استعمال إرادتها في تنفيذ النصّ، وبعد اتخاذ النفس قرارها يقف العقل موقف المستشار لها في اختيار الخطة المناسبة للتنفيذ.

- علاقة العقل بالنص الشرعيّ من حيث الجملة هي الائتلاف التام، ولا تنافي بينهما، وذلك ثابت بأدلة كثيرة فصلّها الشاطبيّ في الموافقات، وابن القيم في مفتاح دار السعادة وغيرهما.

- العلاقات السوية للعقل الإنسانيّ من النصّ الشرعيّ إنّما تكون للعقل الموضوعيّ المجرد كما خلقه الله عز وجلّ قبل أن تتلوّث النفس التي تحمله بطائفة من المؤثرات السلبية التي تحرّفه عن تلك المقامات، أهمّها الجهل ونقص المخزون العلميّ، وتضخّم مخزون الهوى وبطلان الاعتقادات الأساسية ووساوس الشيطان.

- العقول الشخصية التي انطوت عليها نفوس خضعت لتلك المؤثرات السلبية لا تصلح للتعامل مع النصوص الشرعيّة وتفسيرها وبيان حقائقها⁽⁶⁸⁾.

فالمقصود بالعقل في هذه القضية العقل المجرد الموضوعيّ لا العقل الشخصي الذي يخضع للمزاج والميول والتصور القبليّ ونحو ذلك. والله أعلم.

فائدة: في تعارض السمعيّ والعقليّ أيهما يقدّم؟

اختلف الناس في حال تعارض العقل مع النقل، فذهبوا فيها مذاهب شتى، فمنهم من اعتمد العقل وقدمه على النقل مطلقاً، ومنهم من عكس ذلك، والحقّ أنه لا يقدم أحدهما على الآخر بإطلاق بل يقدم بمعايير علمية ومنطقية لخصّها شيخ الإسلام ابن تيمية في قوله: (إذا قيل: تعارض دليلان، سواء كانا سمعيّين أو عقليّين أو أحدهما سمعيّاً والآخر عقليّاً، فالواجب أن يقال: لا يخلو إمّا أن يكونا قطعيّين أو يكونا ظنّيين، وإمّا أن يكون أحدهما قطعيّاً والآخر ظنيّاً، فأما القطعيّان فلا يجوز تعارضهما، سواء كانا عقليّين أو سمعيّين، أو أحدهما عقليّاً والآخر سمعيّاً، وهذا متّفق عليه بين العقلاء، لأنّ الدليل القطعيّ هو الذي يجب ثبوت مدلوله، ولا يمكن أن تكون دلالاته باطلة، وحيثذ فلو تعارض دليلان قطعيّان، وأحدهما يناقض مدلول الآخر، للزم الجمع بين النقيضين وهو محال، بل كان ما يعتقد تعارضه من الدلائل التي يعتقد أنّها قطعيّة فلا بد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعيّ، أو أن لا يكون مدلولاهما

68- مباحث في العقل. محمد نعيم ياسين ص 253-254

متناقضين، فأما مع تناقض المدلولين فيمتنع تعارض الدليلين. وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعياً دون الآخر، فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء، سواء كان هو السمعي أو العقلي، فإنّ الظن لا يرفع اليقين، وأما إن كانا جميعاً ظنيين، فإنه يصر إلى طلب ترجيح أحدهما، فأيهما ترجح كان هو المقدم، سواء كان سمعياً أو عقلياً، ولا جواب عن هذا إلا أن يقال: الدليل السمعي لا يكون قطعياً، وحينئذ فيقال: هذا - مع كونه باطلاً - فإنه لا ينفع، فإنه على هذا التقدير يجب تقديم القطعي لكونه قطعياً لا لكونه عقلياً، ولا لكونه أصلاً للسمع، وهذا باطل... وإذا قدر أن يتعارض قطعي وظني لم ينازع عاقل في تقديم القطعي، لكن كون السمعي لا يكون قطعياً دونه خرط القناد⁽⁶⁹⁾.

مثال لمخالفة الحديث للعقل:

ما رواه ابن الجوزي من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده مرفوعاً: "سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين". وذكر الحافظ ابن حجر رواية أخرى عن الشافعي قال: قيل لعبد الرحمن بن زيد: حدثك أبوك عن جدك أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: "إنّ سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين؟ قال: (نعم)⁽⁷⁰⁾.

وعلى سبيل الطرفة:

روى ابن حبان في المجروحين من طريق الشافعي، قال: ذكر مالك حديثاً، قال له: من حدثك؟ فذكر له إسناداً منقطعاً، قال له: اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه عن نوح⁽⁷¹⁾.

مثال آخر:

ما رواه عبد العزيز بن محمد بن أحمد بن منده عن محمد بن شجاع، قال فيه: "إنّ الله عز وجل خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها"⁽⁷²⁾.

69 - موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول 77/1-78

70 - انظر: تهذيب التهذيب 179/6 (ترجمة عبد الرحمن بن زيد بن أسلم)

71 - المجروحين. ابن حبان 58/2

72 - الموضوعات. ابن الجوزي 105/1

قال عمر فلانة رحمه الله: (فمن عنده مسكة من عقل يعلم بأن هذا الحديث باطل موضوع، إذ كيف يخلق قبل أن يخلق، أو كيف يخلق نفسه؟ لكن الحمد لله على نعمة العقل بعد نعمة الإسلام)⁽⁷³⁾.

نقد الحديث لكونه لا يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو مما يستحيل أن ينسب إليه صلى الله عليه وسلم

راعى المحدثون في الرواية ألفاظ الحديث من حيث صلاحية نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو عدمها؛ فتركوا كل ما يُستنكر عقلاً وشرعاً أن يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقد بوب الخطيب البغدادي لهذا فقال: (باب وجوب إخراج المنكر والمستحيل من الأحاديث)⁽⁷⁴⁾.

وفي هذا السياق نجد الإمام الذهبي يعلق على الأثر الصحيح المروي عن علي رضي الله عنه: (حدّثوا الناس بما يعرفون أتحبّون أن يكذب الله ورسوله؟). قال- الذهبي-: (فقد زجر الإمام علي رضي الله عنه عن رواية المنكر، وحثّ على التحديث بالمشهور، وهذا أصل كبير في الكفّ عن بثّ الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث في الفضائل والعقائد والرقائق، ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلا بالإمعان في معرفة الرجال)⁽⁷⁵⁾.

واشتهر عن النقاد الحفاظ أنّ من الحديث ما له ضوء كضوء النهار، ومنه ما له ظلمة كظلمة الليل، قال الربيع بن خثيم: (إنّ من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه، وإنّ من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل ننكره)⁽⁷⁶⁾.

قال الإمام ابن دقيق العيد: (وأهل الحديث كثيراً ما يحكمون بذلك-أي بالوضع-باعتبار أمور ترجع إلى المرويّ وألفاظ الحديث، وحاصله يرجع إلى حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم هيئة نفسانية، أو ملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه)⁽⁷⁷⁾.

73- الوضع في الحديث. عمر حسن فلانة 302/1

74- الكفاية. الخطيب البغدادي ص 428

75- تذكرة الحفاظ 13/1

76- الكفاية. الخطيب ص 431

77- الاقتراح في بيان الاصطلاح. ابن دقيق العيد ص 25

(والاستحالة المقصودة في هذا هي الاستحالة الشرعية والعقلية التي يقطع بها أو يكاد، لأنّ ردّ الحديث أو جزء منه بدعوى استحالة إضافته إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم بلا قطع كادعاء شيء في حديثه وليس منه، فالإثبات والنفي للسنة أمر خطر، لذا اشترطنا في الاستحالة أن تكون قطعية أو يغلب الظنّ بها، حتى لا ترد أخبار النبيّ صلى الله عليه وسلم بالظن والاحتمالات العقلية.

وقد تتبعت ما حكم العلماء فيه بالإدراج بدليل استحالة إضافته إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم فتبين لي أنه على صورتين:

الأولى: إمّا أن يكون له قرينة أخرى غير الاستحالة؛ كأن تدلّ رواية أو روايات على فصل المرفوع عن ذلك المدرج بأن تضيفه إلى قائله، مع تنصيب الأئمة على ذلك.

الثانية: وإمّا أن لا يكون له قرينة غير ما دلّ عليه الظاهر، وربما حكم الناقد فيه بالإدراج. فتكون دلالة الصورة الأولى على وقوع الإدراج قطعية أو يغلب الظنّ فيها بذلك، ولكن ليس بدليل الاستحالة بمفرده بل لاقتترانه بما ذكر من القرائن. بينما تكون دلالة الصورة الثانية على ذلك ظنيّة، وربما تضعف دعوى الإدراج فيها فتزد.

مثال الصورة الأولى: ما رواه بشر بن محمد أخبرنا عبد الله-ابن المبارك-أخبرنا يونس-ابن يزيد- سمعت سعيد بن المسيب يقول: قال أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحجّ وبرّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك"⁽⁷⁸⁾.

وهذا الحديث بهذا اللفظ خطأ، إمّا المرفوع منه الجملة الأولى فقط إلى قوله "أجران" وباقي المتن موقوف من كلام أبي هريرة أدرج في الحديث، جزم به غير واحد من الأئمة.

قال الحافظ في فتح الباري: (وجزم الداودي وابن بطلال⁽⁷⁹⁾ وغير واحد بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة ويدل عليه من حيث المعنى قوله: وبرّ أمي، فإنه لم يكن للنبيّ صلى الله عليه وسلم حينئذ أم يبرها)⁽⁸⁰⁾.

78- صحيح البخاري 5/ 482، رقم ح2548، كتاب العتق، باب العبد إذا أحسن..

79- شرح صحيح البخاري لابن بطلال 66/7.

وكذلك نصّ عليه الخطيب البغدادي؛ فإنه وافق الداودي-أحمد بن سعيد (ت: 403هـ)-
وابن بطلال- علي بن خلف المالكي (ت: 449هـ)-، قال رحمه الله: (وقول النبي صلى الله
عليه وسلم هو "للعبد المملوك الصالح أجران" فقط وما بعد ذلك إنما هو كلام أبي هريرة)⁽⁸¹⁾.

قال الحافظ ابن حجر: (فهذا الفصل الذي في آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي
صلى الله عليه وسلم؛ إذ يمتنع عليه أن يتمنى أن يصير مملوكا، وأيضا فلم يكن له أم يبرها، بل
هذا من قول أبي هريرة رضي الله عنه عنه، أدرج في الحديث)⁽⁸²⁾.

وقد خالف جماعة من الحفاظ بشرًا في هذا الحديث عن عبد الله بن المبارك، منهم إبراهيم بن
إسحاق الطالقاني عند أحمد⁽⁸³⁾، وحبان بن موسى عند الإسماعيلي⁽⁸⁴⁾، وعبدان عند
البيهقي⁽⁸⁵⁾.

ورواه جماعة عن يونس- مثل حديث ابن المبارك- منهم عبد الله بن وهب عند مسلم⁽⁸⁶⁾
والبيهقي، وسليمان بن بلال عند البخاري⁽⁸⁷⁾، وعثمان بن عمر عند أحمد وأبي عوانة⁽⁸⁸⁾،
كلهم عن يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، ولفظه "للعبد المملوك
المصلح أجران" والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبر أمي لأحببت أن أموت
وأنا مملوك.

قال- الزهري⁽⁸⁹⁾-: وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحتها وهذا اللفظ
لمسلم.

80- فتح الباري 483/5.

81- الفصل للوصل المدرج في النقل . الخطيب البغدادي 165/1.

82- النكت ص348.

83- المسند 2 / 402، رقم ح9213.

84- أخرجه عنه الخطيب في الفصل للوصل 166/1.

85- السنن الكبرى للبيهقي 8 / 12، رقم ح15587.

86- صحيح مسلم 3 / 1284، رقم ح1665.

87- الأدب المفرد ص80، رقم ح208.

88- المسند 2 / 330، رقم ح835، ومسند أبي عوانة 4 / 76، رقم ح6085.

89- هكذا عيّنه ابن حجر في فتح الباري 5 / 483.

مثال الصورة الثانية: (في ضعف دعوى الإدراج): حديث "الطيرة شرك، وما منّا إلا ويذهب الله بالتوكّل".

هذا الحديث يرويه شعبة وسفيان الثوري ومنصور بن المعتمر عن سلمة بن كهيل عن عيسى بن عاصم الأسدي عن زر بن حبيش عن ابن مسعود مرفوعاً.

ويرويه عن شعبة محمد بن جعفر وحجاج بن محمد⁽⁹⁰⁾، ويحيى بن سعيد⁽⁹¹⁾، ووهب بن جرير وروح بن عبادة⁽⁹²⁾، وأبو داود الطيالسي⁽⁹³⁾.

ويرويه عن سفيان عبد الرحمن بن مهدي⁽⁹⁴⁾، ووكيع⁽⁹⁵⁾، وأبو نعيم الفضل بن دكين⁽⁹⁶⁾، ومحمد ابن كثير⁽⁹⁷⁾، ويعلى بن عبيد⁽⁹⁸⁾. ويرويه عن منصور إسرائيل⁽⁹⁹⁾.

هكذا رووا هذا الحديث مرفوعاً كله. وذهب الإمام المنذري والحافظ ابن حجر إلى أن قوله "وما منّا" مدرج في الحديث من قول ابن مسعود، قال المنذري (والصواب ما ذكره البخاري وغيره أن قوله "وما منّا إلى آخره" من كلام ابن مسعود مدرج غير مرفوع)⁽¹⁰⁰⁾.

وذكره الحافظ ابن حجر في النكت، وعزاه إلى الترمذي وحده من طريق وكيع عن سفيان عن سلمة ابن كهيل به⁽¹⁰¹⁾، ثم نقل قول الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من

90 - المسند 438/1، رقم ح 4171.

91 - المستدرک 18/1، ومسند البزار 5/230، رقم ح 1840.

92 - شرح معاني الآثار للطحاوي 312/4.

93 - مسند أبي داود الطيالسي 47، رقم ح 356.

94 - جامع الترمذي 518/2، رقم ح 1614، ومسند أبي يعلى 9/140، رقم ح 5219.

95 - مسند أحمد 389/1، رقم ح 3687، وسنن ابن ماجه 2/1170، رقم ح 3538.

96 - الأدب المفرد للبخاري ص 317، رقم ح 909.

97 - سنن أبي داود 4/17، رقم ح 3910، وابن حبان 13/491.

98 - شعب الإيمان للبيهقي 61/2، رقم ح 1167.

99 - مسند أبي يعلى 9/29، رقم ح 5092.

100 - الترغيب والترهيب 4/64.

101 - لم أجد هذا الطريق عند الترمذي، والذي في الجامع عن ابن مهدي عن سفيان... والله أعلم.

حديث سلمة، وقد رواه شعبة عن سلمة، قال: وسمعت محمدًا يقول: كان سليمان بن حرب يقول في هذا "وما منا" هذا عندي من قول ابن مسعود رضي الله عنه⁽¹⁰²⁾.

ثم قال- ابن حجر-: (والحكم على هذه الجملة بالإدراج متعين وهو يشبه ما قدمناه في المدرك الأول للإدراج وهو ما لا يجوز أن يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم لاستحالة أن يضاف إليه شيء من الشرك)⁽¹⁰³⁾.

أما الإمام ابن القطان الفاسي فردّ دعوى الإدراج في هذا الحديث، قال: (ولا أعرف أحدًا قال هذا في الحديث ما ذكر أبو محمد- يعني عبد الحقّ الإشبيلي- إلا سليمان بن حرب، فإنّ البخاريّ حكى عنه في تاريخه أنّه كان ينكر هذا الحرف أن يكون مرفوعاً، وكان يقول: كأنّه من كلام ابن مسعود، وهذا لا يقبل منه ولا من غيره إلّا أن يأتي في ذلك بحجّة كما التزم فيما يُدعى فيه ذلك)⁽¹⁰⁴⁾. ويؤكد القول بعدم الجزم بإدراج هذه الجملة تصحيح جماعة من المحدثين لهذا الحديث، ذكر الحافظ ابن حجر منهم الترمذي وابن حبان، قال: (وأخرج أبو داود والترمذي وصحّحه هو وابن حبان عن ابن مسعود رفعه "الطيرة شرك وما منا إلا تطير ولكن يذهب الله بالتوكل"⁽¹⁰⁵⁾، وكذلك صححه الحاكم، قال: (حديث صحيح سنده ثقات رواه ولم يخرجاه) وأقرّه الذهبي⁽¹⁰⁶⁾...⁽¹⁰⁷⁾.

نقد الحديث لمخالفته وقائع التاريخ الثابتة

معرفة التاريخ فنّ أصيل عند المحدثين، وقد صنّفوا فيه في وقت مبكّر واستعملوه في تمحيص الروايات، فمعرفة سبيل إلى معرفة الخطأ في الروايات والكذب فيها، وقد رسم الإمام سفيان الثوري رحمه الله المنهج العام للمحدثين في ذلك في قوله: (لما استعملوا لنا الكذب استعملنا لهم التاريخ)⁽¹⁰⁸⁾.

102- الجامع للترمذي 518/4، والنكت 352.

103- النكت ص352.

104- بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام 389/5.

105- فتح الباري 374/11

106- المستدرک 1 / 18.

107- الإدراج في الحديث وأثره الاختلاف الفقهي. حميد قوفي. ماجستير . (غير مطبوعة)

108- الكفاية ص119

ومن الأمثلة على ذلك: خبر وضع الجزية عن يهود خيبر، إذا أخرجوا زمن الخطيب البغدادي كتاباً فيه عهد من النبي صلى الله عليه وسلم لهم بوضع الجزية، وفيه أشهد سعد بن معاذ ومعاوية بن أبي سفيان، فلما نظر فيها الخطيب البغدادي قال: هذا مزور. فقيل له: وكيف عرفت ذلك؟ قال: لأن فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وهو أسلم عام الفتح وفتوح خيبر سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ، ومات سعد رضي الله يوم بني قريظة قبل خيبر بستين. (109).

مثال آخر:

أخرج ابن أبي خيثمة من طريق محمد بن فليح عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال: "وكان بين الفيل والفجار أربعون سنة"، كذا قال الزهري، وما عمل شيئاً، قال الزهري: "ثم إنَّ الله يعث محمداً على رأس خمس عشرة من بنيان الكعبة، فكان بين مبعثه وبني الفيل سبعون سنة"، قال إبراهيم بن المنذر: "وهذا وهم ولا يشكُّ فيه أحد من علمائنا أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد عام الفيل، ونبيُّ على رأس أربعين من الفيل" (110).

نقد الحديث لمخالفته القواعد الشرعية المعلومة

(فكلَّ حديث يشمل على فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل أو ذمَّ حق، أو نحو ذلك فرسول الله صلى الله عليه وسلم منه بريء، ومن هذا الباب أحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأنَّ كل من يسمى بهذه الأسماء لا بدخل النار، وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه صلى الله عليه وسلم أنَّ النار لا يجار منها بالألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة) (111).

ومن ذلك ما أخرج أبو داود من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: (من قال إذا أصبح وإذا أمسى: حسبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو ربُّ العرش العظيم سبع مرات كفاه الله ما أهمه صادقاً كان بما أو كاذباً). قال المنذري: (رواه أبو داود هكذا موقوفاً ورفع ابن السني، وقد يقال إنَّ مثل هذا لا يقال من قبل الرأي والاجتهاد، فسييله سبيل المرفوع) (112)، وردّه

109- انظر: الوافي بالوفيات. الصفدي 55/1

110- التاريخ الكبير. ابن أبي خيثمة زهير بن حرب ص 85 رقم 85

111- المنار المنيف. ابن القيم ص 57

112- الترغيب والترهيب. المنذري 227/1

الشيخ الألباني فقال: (ذلك من الممكن بالنسبة لأصل الحديث، بخلاف الزيادة، فإنّها غريبة منكّرة، كما قال ابن كثير، وهو ظاهر جدّاً، إذ لا يعقل أن يؤجر المرء على شيء لا يصدق به، بل هذا شيء غير معهود في الشرع)⁽¹¹³⁾.

نقد الخبر لمخالفته الواقع المشهود

ومن ذلك ما أخرجه ابن أبي خيثمة زهير بن حرب من طريق قتادة قال: إنّ أنساناً وقع في بئر زمزم فمات، فأمر ابن عباس بالعيون فسدّت، وأن ينزح الماء. قال سفيان - يعني ابن عيينة - : ولا يعرف أهل مكّة هذا الحديث، وإنّما جاء من قبل العراق⁽¹¹⁴⁾.

قلت: والمعنى كيف يفوت أهل مكّة حكاية هذه القصّة، ولا تعرف عندهم، ويتفرد أهل العراق بحكايتها؟ هذا مما يستنكر بلا شكّ.

تنبيه:

المعايير التي وضعها الإمام ابن القيم خاصّة بمضمون الحديث ومعناه ودلالته، وهناك صور أخرى في نقد المتن يمكن إجمالها في نقاط معدودة:

الزيادة في المتن

والزيادة قد تقع على سبيل الإدراج أي أنّها علمت بالدليل أنّها ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تقع الزيادة من غير أن يقوم دليل على الإدراج، فهاتان صورتان للزيادة الواقعة في المتن.

مثال الصورة الأولى:

حديث ابن مسعود رضي الله عنه في التشهد "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِهِ فَعَلَّمَهُ التَّشَهُدَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَإِذَا قَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ، فَإِنْ شِئْتَ فَقُمْ وَإِنْ شِئْتَ فَاقْعُدْ"⁽¹¹⁵⁾.

113- السلسلة الضعيفة 450/11

114- التاريخ الكبير. ابن أبي خيثمة زهير بن حرب ص 167 رقم 339

115 - مسند أبي داود الطيالسي ص36، رقم ح275، وسنن أبي داود 254/1 رقم ح970

فقوله: فإذا قلت ذلك فقد تمتّ صلاتك... الحديث، ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هو من قول ابن مسعود أُدرج في الحديث (وقد بيّنه شبابة بن سوار في روايته عن زهير وفصل كلام ابن مسعود من كلام النبي صلى الله عليه وسلم) (116).

قال الدار قطني بعد إخراج الحديث من طريق شبابة بن سوار: (شبابة ثقة، وقد فصل آخر الحديث وجعله من كلام ابن مسعود، وهو أصحّ من رواية من أُدرج آخره في كلام النبي صلى الله عليه وسلم) (117).

مثال الصورة الثانية:

حديث محمد بن فضيل عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي عطية عن عائشة في تلبية النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه: "والمملك لك، لا شريك لك" (118)، قال أحمد: «وهم ابن فضيل في هذه الزيادة، ولا تعرف هذه عن عائشة، إنما تعرف عن ابن عمر» (119).

قال القاضي أبو يعلى: «ونقل عنه المرّودي ما يدلّ على أنّه يقبل، فقال: قرئ على أبي عبد الله رحمه الله حديث عائشة، كانت تليّ "لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إنّ الحمد والنعمة لك"، فقال أبو عبد الله: كان فيه: "والمملك لا شريك لك" فتركته، لأنّ الناس خالفونا" (120).

قلت: وقد رواه عبد الله بن نمير (121)، وشعبة (122)، وسفيان (123)، عن الأعمش به. وليس فيه: "والمملك لك، لا شريك". وكذلك رواه إسحاق بن راهويه من طريق مجاهد عن عائشة. ثم قال مجاهد: "وقال فيها عمر ابن الخطاب: والمملك لا شريك لك" (124).

116- الفصل للوصل 103/1.

117- سنن الدارقطني 353/1، رقم ح 12.

118- المسند، أحمد ح 32/6، 24086، 229/6

119- انظر: ابن رجب، شرح العلل ص 241

120- العدة في أصول الفقه. القاضي أبو يعلى 113/2-114. وانظر: الواضح في أصول الفقه. ابن عقيل 513-514

121- المسند. أحمد 230/6

122- المسند. أحمد 243/6، 181/6

123- المسند. أحمد 181/6

قلب ألفاظ المتن

مثال: قال الإمام مسلم: (الخبر المنقول على الوهم في متنه: حدثني حسن الحلواني وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قالا: ثنا عبيد الله بن عبد المجيد ثنا كثير بن زيد حدثني يزيد بن أبي زياد عن كريب عن ابن عباس قال: بتّ عند خالتي ميمونة، فاضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم في طول الوسادة واضطجعت في عرضها، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضّأ، ونحن نيام، ثم قال فصلّى، فقممت عن يمينه، فأخذني فجعلني عن يساره، فلما صلى، قلت: يا رسول الله... وساقه. قال مسلم: (وهذا خبر غلط غير محفوظ، لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك؛ أنّ ابن عباس إنما قالم عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فحوّله حتى أقامه عن يمينه، وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سائر الأخبار عن ابن عباس أن الواحد مع الإمام يقوم عن يمين الإمام لا عن يساره)⁽¹²⁵⁾.

قلب الحديث الفعليّ حديثاً قولياً والعكس

وقلب الحديث القوليّ حديثاً فعليّاً أو العكس له أثر من جهة الدلالة كما هو معروف في أصول الفقه، لذا يجب التحقّق من ذلك وبيانه.

مثاله: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: "إذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الأيمن"⁽¹²⁶⁾.

رواه هكذا عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة. وخالفة شعبة فرواه من فعل النبيّ صلى الله عليه وسلم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع⁽¹²⁷⁾.

قلت: وقد صحّ الحديث من فعل النبيّ صلى الله عليه وسلم عند البخاريّ ومسلم من حديث ابن عباس عن ميمونة⁽¹²⁸⁾ ومن حديث عائشة⁽¹²⁹⁾.

124- المسند. إسحاق بن راهويه 1038/3

125- التمييز. مسلم . (المطبوع مع منهج النقد عند الحديثين. الأعظمي) ص 183، 184

126- أخرجه الترمذي وأبو داود وأحمد

127- سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة. باب ما جاء في الضجعة بعد الوتر وبعد ركعتي الفجر.

128- البخاري. كتاب الوضوء (باب قراءة القرآن بعد الحديث وغيره رقم 180. وفي كتاب. صفة الصلاة. أبواب صفة الصلاة. باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والظهور. ومسلم. كتاب صلاة المسافرين. باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه.

وقال البيهقي بعد إخراج الحديث من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة: (فقد رواه محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي صالح عن أبي هريرة حكاية عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا خبراً عن قوله)⁽¹³⁰⁾.

وقال بعد روايته الحديث من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي صالح عن أبي هريرة: (وهذا أولى أن يكون محفوظاً لموافقته سائر الروايات عن عائشة وابن عباس)⁽¹³¹⁾.

ونقل الإمام ابن القيم عن شيخ الإسلام ابن تيمية قال: (هذا باطل وليس بصحيح؛ وإنما الصحيح عنه الفعل لا الأمر بها، والأمر تفرد به عبد الواحد بن زياد وغلط فيه، وأما ابن حزم ومن تابعه فإنهم يوجبون هذه الضجعة، ويبطل ابن حزم صلاة من لم يضطجعها بهذا الحديث، وهذا مما تفرد به عن الأئمة)⁽¹³²⁾.

الرواية بالمعنى (مع الإخلال بالمعنى)

قد يعتمد الراوي إلى رواية الحديث بالمعنى أو إلى اختصاره فيقع في الخطأ فيتغير المعنى، ومن ذلك:

ما رواه شعبة عن إسماعيل بن إبراهيم بن علي بن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك رضي الله عنه (أنّ النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التزعفر)⁽¹³³⁾.

وخالفه أبو بكر بن أبي شيبعة وعمرو الناقد وزهير بن حرب وابن نمير وأبو كريب كلهم عن إسماعيل بن علي بن عبد العزيز بن صهيب عن أنس (أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزعفر الرجل). [مسلم].

وعند الطحاوي وقع التصريح بخطأ شعبة في أداء لفظ الحديث، فروى - الطحاوي - من حديث ابن أبي عمران عن علي بن الجعد عن شعبة، وفيه: قال علي: (ثم لقيت إسماعيل

129- البخاري. كتاب الأذان. باب من انتظر الإقامة. وباب الضجع على الشقّ الأيمن. ومسلم. كتاب صلاة المسافرين. باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه.

130- سنن البيهقي الكبرى. كتاب الصلاة. جماع أبواب التطوع. باب ما ورد في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر.

131- المصدر نفسه.

132- زاد المعاد. ابن القيم 319/1

133- النسائي في السنن الكبرى رقم 3687

فسألته عنه وحدثته أنّ شعبة حدثنا به عنه، فقال: ليس هكذا حدثته، وإنما حدثته أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزعفر الرجل).

فواضح من اللفظين الفرق بينهما؛ ففي الأول دلّ النهي عن التزعفر مطلقاً، فيشمل الرجال والنساء، بينما دلّ الثاني عن التزعفر للرجل دون المرأة، وهو الصحيح، فإنّ شعبة روى الحديث بالمعنى، وخالف الجماعة، قال الإمام الطحاوي: (وقد رواه سائر أصحاب عبد العزيز عن عبد العزيز بالنهي أن ستزعفر الرجل)⁽¹³⁴⁾.

استطراد:

وشذوذ المتن أو علته هو ما يحصل فيه من أخطاء سببها أحد الرواة، وكثير من العلماء من فرّق بين نقد المتن (النقد الداخلي) ونقد السند (النقد الخارجي)، والحقّ أن نقد المتن مرجعه في الأساس إلى الإسناد، ذلك أنّ أيّ نكارة تقع في المتن يكون سببها-بالضرورة- أحد الرواة، فالأمر إلى نقد السند من حيث النقد العام. فكلّ متن وقعت فيه نكارة فإنّهم يرجعون السبب إلى أحد رجال الإسناد، فلا يكون صحيحاً حينئذٍ لوجود العلة فيه. وإنّ لهم طريقة في الكشف عن الراوي المتّهم برواية المتن المنكر بما يمكن أن نسمّيه "السبر والتقسيم"⁽¹³⁵⁾، لخصّها أستاذنا الدكتور صلاح الدين الأدلبيّ في قوله: (ولمعرفة الراوي المتّهم، لا بد من اتباع طريقة السبر والتقسيم، أي اختبار جميع رجال السند، وتقسيمهم إلى درجات من حيث تحمّل المسؤولية، واستبعاد أبعدهم احتمالاً عن مسؤولية تلك الرواية ثم الذي يليه في بُعد الاحتمال وهكذا إلى أن يبقى آخر راوٍ في سلم الاحتمالات هو أقرب رجال ذلك الإسناد احتمالاً فتوضع مسؤولية تلك الرواية عليه، ويقال: إنّ الحمل على فلان، وغالباً ما يكون رجال السند ثقات إلا واحداً هو مجهول أو ضعيف فيكون الحمل عليه، أو يكون فيهم أكثر من ضعيف فيكون الحمل على أشدهم ضعفاً، أو على من دلت قرائن حاله أنّه المسؤول عن ترويح تلك الرواية المنكرة)⁽¹³⁶⁾.

134- مشكل الآثار. الطحاوي 510-509/12

135- طريقة السبر والتقسيم: هي إيراد مجموعة من الأمور والأوصاف التي يحتمل التعليل بها في أمر ما، وبعد حصرها تعرض للاختبار، ويلغى بعضها شيئاً فشيئاً، حتى يتعين الباقي للعلية. الأدلبي، صلاح الدين، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي ص153، دار الآفاق الجديدة. بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ/1983م. وانظر: الجرجاني. الشريف عليّ بن محمد (ت: 816هـ)، التعريفات ص155، تحقيق: إبراهيم الأبياري.

136- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي. صلاح الدين الأدلبيّ ص153

وذكر العلامة المعلمي رحمه الله بيانا آخر فقال: (وتحرير ذلك⁽¹³⁷⁾) أنّ المجتهد في أحوال الرواة قد يثبت عنده بدليل يصح الاستناد إليه أن الخبر لا أصل له، وأنّ الحمل فيه على هذا الراوي، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر في الراوي؛ أتعمد الكذب أم غلط؟ فإذا تدبر وأمعن النظر فقد يتجه له الحكم بأحد الأمرين جزما، وقد يميل ظنه إلى أحدهما إلا أنه لا يبلغ أن يجزم به، فعلى هذا الثاني، إذا مال ظنه إلى أن الراوي تعمد الكذب قال فيه: "متهم بالكذب" ونحو ذلك مما يؤيد هذا المعنى⁽¹³⁸⁾.

فتحصّل من هذين التّقلين، أنّ أهل الحديث ينظرون في المتن من حيث ثبوت أصل له أو لا، ويعتبرون ألفاظه هل هو ممّا يشبه كلام النبوة أو لا ونحو ذلك، فإنّ ظهر فيه نكارة، حمّلوا أحد رجال الإسناد ذلك بطريقة السّبر والتّقسيم، ثم يتبعون السّبب؛ فقد يقفون على دليل يفيد تعمد الراوي أو غلط فيه، وبناء على ذلك يحكمون على الحديث.

مثال ذلك: 1- ما أخرجه الخطيب البغداديّ قال: أخبرنا أبو الفتح محمد بن الحسين العطار قال: حدّثنا عليّ بن عبد الله بن الفرّج البردائيّ قال: حدّثنا محمد بن محمود السراج حدّثنا أحمد بن المقدم أبو الأشعث العجليّ حدّثنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتيّ عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً: "الأمناء عند الله ثلاثة: جبريل وأنا ومعاوية". قال الخطيب: (باطل، والحمل فيه على البردائيّ فرجاله ثقات سواه)⁽¹³⁹⁾.

2- روي عن مالك، عن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، رضي الله عنها حديثان، أحدهما: (أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم لما حجّ مر بقبر أمّه آمنة، فسأل الله عز وجل فأحياها فأمنت به، فردّها إلى حفرتها).

والثاني: بهذا الإسناد (أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم كان ينقل الحجارة للبيت عرياناً، فجاءه جبرائيل، وميكائيل، فوزراه، وطفقا يحملان الحجارة عنه شفقة من الله عليه).

هذا إسناد كما ترى كالشمس، لكنّه في الحقيقة مظلم، وهو باطل، والحديثان باطلان موضوعان. ذكر هذا الحافظ ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة عليّ بن أحمد العتكيّ نقلا عن

137- إشارة إلى قول المحدثين " فلان متهم بالكذب".

138- التّنكيل. المعلمي 38/1

139- تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي 8/12

"غرائب مالك" للدارقطني أنه روى عن أبي غزيرة، عن عبد الوهاب بن موسى عن مالك به. قال الحافظ: قال الدارقطني: والإسناد والمتنان باطلان، ولا يصح لأبي الزناد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة شيء، وهذا كذب على مالك، والحمل فيه على أبي غزيرة، والمتهم بوضعه هو، أو من حدث به عنه، وعبد الوهاب بن موسى، ليس به بأس⁽¹⁴⁰⁾.

إذن لا بد من تحميل هذه النكارة أحد رجال الإسناد، وقد يُختلف في تعيينه بناء على اختلاف مراتبهم عند النقاد.

زيادة توضيح: يمكن تفصيل مجالات النقد من خلال الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: من هو راوي الحديث؟

فلكي يحكموا على الحديث يلزمهم معرفة اسم الراوي، ولقبه، وكنيته، ونسبه، وموطنه، ومولده ووفاته، وطبقته في شيخه، ومرتبته في الحفظ، واشتغاله بالرواية وعنايته بها... وقد صنفوا كل ذلك في كتبهم في مصطلح الحديث.

السؤال الثاني: هل هو صادق أو لا؟

وعلى الصدق - مع استقامة الدين - مدار قبول خبر الراوي وإن كان صاحب بدعة، فلا يقبل خبر الكذاب بالإجماع وإن لم يستحلّه، وقد قبل الحقاظ روايات بعض أهل البدع ممن اشتهروا بالصدق والأمانة، وفي هذا السياق يقول الإمام الشافعي: (لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه)⁽¹⁴¹⁾.

السؤال الثالث: هل هو حافظ لما يؤديه أو لا؟

الحفظ شرط في القبول، فلكي تقبل رواية الراوي يلزم أن يكون حافظاً إن حدث من حفظه، وضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه.

140- ابن حجر، لسان الميزان 192/4

141- الرسالة ص 399

قال شيخ الإسلام بن تيمية: (ولهذا اشترط في الراوي العدالة لنأمن من تعمّد الكذب، والحفظ والتيقّظ لنأمن من السهو¹⁴²) (143).

السؤال الرابع: هل سند الرواية متّصل أو لا؟

لأهل الحديث منهج في معرفة الموصول من الحديث والمنقطع منه، ولهم في ذلك قواعد وقرائن منضبطة في ذلك، فهم يشترطون الاتصال في الرواية، ولا يقبلون فيها إلا الإسناد المتصل أو ما يقوم مقامه، كالمرسّل إذا توبع بغيره ونحوه، أمّا ما لا يعرف إلا منقطعاً مما ليس كذلك فلا يقبل للجهل بالساقط.

السؤال الخامس: هل تفرّد بالرواية أو شاركه فيها غيره؟

معرفة تفرّد الراوي بالرواية غرض يبحثه المحدثون للوقوف على صوابها أو خطأها؛ ذلك أن التفرّد من الراوي بحديث مع قيام المقتضى لمشاركة غيره له فيه مظنة الخطأ، وبعث في النفس السؤال عن سبب التفرّد، فقد يكون لحفظٍ ومعرفةٍ وقد يكون لوهمٍ وخطأٍ، وبناءً على هذا يُحكّم للحديث بالقبول أو الردّ.

السؤال السادس: هل خالفه أحد فيما رواه أو لا؟

قال ابن حجر: (فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف)، غير أنّ تفرّد الراوي أو مخالفته غيره لا يعدّهما النقاد علةً، بل هما عاملان يبعثان في النفس البحث عن سبب التفرّد أو المخالفة، فقد يتبيّن مع البحث أنّ السبب إمّا زيادة حفظ وعلم، أو غلط ووهم، وإمّا يدرك ذلك بالقرائن الموضوعية لا بالاحتمالات العقلية غير المؤسّسة.

142- والسهو له أسباب: أحدها: الاشتغال عن هذا الشأن بغيره فلا ينضبط له، كثير من أهل الزهد والعبادة. وثانيها: الخلو عن معرفة هذا الشأن. وثالثها: التحديث من الحفظ، فليس كلّ أحد يضبط ذلك. ورابعها: أن يدخل في حديثه ما ليس منه، ويؤرّ عليه. وخامسها: أن يركن إلى الطلبة، فيحدّث بما يظنّ أنّه من حديثه. وسادسها: الإرسال، وربما كان الراوي له غير مرضٍ. وسابعها: التحديث من كتاب؛ لإمكان اختلافه. فلهذه الأسباب وغيرها، اشترط أن يكون الراوي حافظاً ضابطاً، معه من الشرائط ما يؤمن معه كذبه من حيث لا يشعر، وربما كان لا يسهو، ثم وقع له السهو في الآخر من حديثه، فسبحان من لا يزل ولا يسهو، وذلك يعرفه أرباب هذا الشأن برواية النُظراء والأقران، وربما كان مغفلاً واقترن بحديثه ما يصححه، كقرائن تبين أنه حفظ ما حدث به وأنه لم يخلط في الجميع

143- مجموع الفتاوى. ابن تيمية 28/18

قال الإمام ابن الصلاح في المقدمة: (ويستعان على إدراكها- يعني العلة- بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قواعد تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه).

السؤال السابع: هل لغة الحديث تشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو لا؟

فإن لأهل الحديث معرفة وذوقاً يميزون بهما بين لغة الحديث وما يدخل فيه من كلام أجنبي، قال الإمام الشافعي: (لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث الحديث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه).

وقال الإمام ابن أبي حاتم: (ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقله، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته)⁽¹⁴⁴⁾.

وقد بوب الخطيب البغدادي في الكفاية لذلك فقال: (باب وجوب أطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث)⁽¹⁴⁵⁾.

ومن ذلك ما سبق في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك"⁽¹⁴⁶⁾.

وهذا الحديث بهذا اللفظ خطأ، إنما المرفوع منه الجملة الأولى فقط إلى قوله "أجران" وباقي المتن موقوف من كلام أبي هريرة أدرج في الحديث، جزم به غير واحد من الأئمة.

وجملة (والذي نفسي بيده... إلى آخره) كلام أبي هريرة ليست مرفوعة، إذ يستحيل أن تكون من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه يبعد منه صلى الله عليه وسلم أن يتمي الرق لمقام

144 - مقدمة الجرح والتعديل ص 351

145 - الكفاية. الخطيب ص 429

146 - صحيح البخاري، كتاب العتق، باب العبد إذا أحسن.. 5/ 482، رقم ح 2548

النبوة والرسالة، وفيه أمر آخر ممتنع عقلا وهو برّ أمّه، فأمه متوقّاة، فتعيّن الحكم بالإدراج في هذا الحرف، وأكّد هذا ورود روايات تصرّح بنسبة اللفظ إلى قائله وهو أبو هريرة رضي الله عنه. قال الحافظ ابن رجب: (حدّاق النقاد لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كلّ واحد منهم: لهم فهم خاصّ يفهمون به أنّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعلّلون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبرّ عنه بعبارة تحصره، وإنّما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصّوا بها عن سائر أهل العلم)⁽¹⁴⁷⁾.

قواعد عمليّة في النقد عند المحدثين

جمع طرق الخبر والمقارنة بينها

والمقصود: جمع الأسانيد مع متونها بعرض ألفاظها كاملة، ثم المقارنة والمعارضة بينها للوقوف على التفرد والاختلاف بين الرواة.

نصوص الحفاظ في هذا السياق

قال عبدالله بن المبارك: "إذا أردت أن يصحّ لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"⁽¹⁴⁸⁾.

وقال علي بن المدينيّ رحمه الله: (الباب الذي لم يجمع طرقه لم يتبين خطؤه)⁽¹⁴⁹⁾.

وقال مسلم: (فجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها، وتبين رواية ضعاف الأخبار من أضعادهم من الحفاظ)⁽¹⁵⁰⁾.

وقال الإمام أبو داود: (ربما يجيء الإسناد فيعلم من حديث غيره أنه غير متصل، ولا يتبينه السامع إلا بأن يعلم الأحاديث، وتكون له فيه معرفة فيقف عليه، مثل ما يروى عن ابن جريج قال: أخبرت عن الزهري. ويرويه البرساني - محمد بن بكر بن عثمان البصري - عن ابن جريج عن الزهري. فالذي يسمع يظنّ أنه متّصل، وهو لا يصح بته، فإنما تركناه لذلك، هذا لأنّ

147- شرح العليل. ابن رجب الحنبلي 756/2-758

148- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 354/2

149- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الخطيب البغدادي. 270 / 2.

150- التمييز. مسلم. ص 209.

أصل الحديث غير متصل ولا يصحّ، وهو حديث معلول، ومثل هذا كثير. والذي لا يعلم يقول: قد تركنا حديثاً صحيحاً من هذا، وجاء بحيث معلول⁽¹⁵¹⁾.

ومثل ذلك قال الخطيب البغدادي: (السييل إلى معرفة علّة الحديث أن تجمع طرقه وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتيان والضبط)⁽¹⁵²⁾.

وقد تنوعت أنواع المعارضة والمقابلة، ويمكن أجمالها في الصور الآتية:

(- معارضة روايات عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضها ببعض.

- معارضة روايات محدّث واحد في أزمنة مختلفة.

- معارضة مرويات عدد من التلاميذ لشيخ واحد.

- معارضة رواية المحدّث ورواية أقرانه أصناء الدرس.

- معارضة الكتاب بالمذاكرة، والكتاب والكتاب.

- معارضة بعرض الرواية على النصوص القرآنية⁽¹⁵³⁾ (154).

وبهذا المنهج استطاع أهل الحديث أن يميّزوا بين الروايات صحيحها من سقيمها وصوابها من خطئها.

تطبيق:

سلك الأئمّة الحقاظ في التثبت من صواب الرواية وصحّتها مسلك العرض والمقابلة عملياً، فوجدنا كثيراً منهم يأتي بالحديث إلى أهل الإتيان والضبط فيعرضه عليه كي ينظر له فيه، فإن كان صواباً أخذ به وحدّث به، وإن كان خطأ رمى به، ومن ذلك:

151- رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص34

152- الجامع لأخلاق الراوي. الخطيب. 354/2.

153- وهذا القسم فيه نظر وبحث ليس هذا محلّ مناقشته.

154- منهج النقد عند المحدثين. مصطفى الأعظمي (مقدمة كتاب التمييز). محمد مصطفى الأعظمي ص67. وانظر تفصيل هذه الأنواع بعدها. وقد ذكر الدكتور إبراهيم اللاحم هذه الخطوات في كتابه "مقارنة المرويات"، فذكر: (الخطوة الأولى: دراسة مرويات كل راو- ما أمكن- ومقارنتها بمرويات غيره لمعرفة صدقه من كذبه ومعرفة درجته في الضبط ثم الحكم على الراوي في نفسه... والخطوة الثانية: إجراء مقارنة بين الرواة كقولهم: فلان أحفظ من فلان أو دون فلان أو مثله أو أحب إليّ منه ونحو ذلك... والخطوة الثالثة: النظر في هذا الراوي مرّة أخرى في روايته عن كلّ شيخ من شيوخه لمعرفة درجته في كل واحد منهم خاصة... والخطوة الرابعة: إجراء مقارنة بين بعض الرواة الأقران لمعرفة منازلهم في شيخ لهم معين اشتركوا في الرواية عنه وهو ما يعرف بالإحكام النسبية المقيدة...) "مقارنة المرويات. إبراهيم اللاحم 422-421/1 مؤسّسة الريان. لبنان. الطبعة الأولى 1433هـ/2012م

قال جرير بن عبد الحميد: (كنت إذا سمعت الحديث جئت به إلى المغيرة، فعرضته عليه؛ فما قال لي: ألقه، ألقته)⁽¹⁵⁵⁾.

وقال الأوزاعي: (كنا نسمع الحديث ونعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف؛ فما عرفوا منه أخذناه، وما أنكروا منه تركناه)⁽¹⁵⁶⁾.

بل إن أئمة الحديث سلكوا هذا المنهج الفريد في التصنيف أيضاً، فكانوا يعرضون على شيوخهم وعلى الجهابذة من أهل عصرهم ما يجمعونه من مروياتهم كي يميزوا لهم بين المعروف منها والمنكر، فهذا الإمام مالك يقول: (عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه، فسميته الموطأ)⁽¹⁵⁷⁾.

وروى ابن خير الإشبيلي عن أبي جعفر العقيلي قال: (لما ألف البخاري كتابه في صحيح الحديث، عرضه على علي بن المديني)⁽¹⁵⁸⁾ ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم فامتحنوه، فكلهم قال له: كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول قول البخاري، وهي صحيحة)⁽¹⁵⁹⁾.

وقال الإمام مسلم: (عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار علي في هذا الكتاب أن له علة تركته، وكل ما قال إنه صحيح ليس له علة، أخرجته)⁽¹⁶⁰⁾.

وقال الخطيب البغدادي عن أبي داود: (يقال إنه صنّف كتابه "السنن" قديماً، وعرضه على أحمد بن حنبل، فاستجاده، واستحسنه)⁽¹⁶¹⁾.

وقال الترمذي: (صنفت هذا الكتاب وعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ومن كان هذا الكتاب - يعني الجامع في بيته - فكأنما في بيته نبي يتكلم)⁽¹⁶²⁾.

155- الكفاية ص 432

156- المصدر نفسه.

157- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك. السيوطي، 7/1، دار الفكر.

158- وفي فهرست ابن خير الإشبيلي المطبوع كلمة غير مفهومة، والتصحيح من تهذيب التهذيب لابن حجر.

159- فهرست ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف. الإشبيلي، أبو بكر محمد بن

خير (ت: 575هـ)، ص 95. وانظر: التهذيب، ابن حجر، (ترجمة الإمام محمد بن إسماعيل البخاري 54/9)

160- صيانة صحيح مسلم. ابن الصلاح، ص 68. وانظر: سير أعلام النبلاء. الذهبي. 568/12

161- تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، 56/9

استطراد:

أحسب أنّ عرض المحدث كمالك والبخاري وغيرهما مروياتهم على شيوخهم وعلى الحفاظ المتقنين يخرج تلك المرويات من دائرة الغرابة، فئن كان الحديث من جهة الرواية خبر واحد لكن من جهة العلم به مشهور، فهذا الإمام مالك، يعرض كتابه الموطأ على سبعين من فقهاء المدينة وكلّهم صوّبه فيها روى، ولو كان فيه بعض ما ينكر لما سكتوا عنه، لأنّ السكوت مع قيام المقتضي للإنكار غشّ للدين، وحاشاهم، فمواطأهم لأحاديث الموطأ دليل على معرفتهم بتلك الأحاديث وإن رُويت آحاداً، ولعل هذا من فوائد عرضهم مصنّفاتهم على غيرهم من النقاد الحفاظ. والله أعلم

النقد العقلي للمرويات عند المحدثين

النقل لا يُضبط ولا يثبت بلا إعمالٍ للعقل، فبه يُتوصل إلى تمييز المقبول من المردود، وذلك بإعمال القواعد إعمالاً عقلياً صحيحاً دقيقاً. وقد استعمل المحدثون العقل في نقدهم للمرويات، غير أنّ هذا لم يبرز في قواعد نظريّة، ومن تتبّع أحكامهم النقديّة في كتبهم تبين له أنّ هذا النوع من النقد لم يغب في أحكامهم، بل استعملوا العقل في أربعة مواطن، قال العلامة المعلّميّ: (إنّ المحدثين راعوا العقل في أربعة مواطن وهي:

- عند السماع.
- وعند التحديث.
- وعند الحكم على الرواة.
- وعند الحكم على الأحاديث.

فالمثبتون إذا سمعوا خبراً تمتنع صحته أو تبعد ام يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحو لذكره ذكره مع القدر فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته⁽¹⁶³⁾.

1- العقل عند السماع والأداء

اشتراط المحدثون العقل عند التحمل والأداء؛ لأنّ الوعي والضبط لا يحصلان بلا عقل، وهذا واجب في الرواية، فلا يقبل خبر المجنون ولو كان جنونه متقطّعاً لعدم قدرته على الحفظ

162- الذهبي، سير أعلام النبلاء 274/13، وانظر: ابن حجر، التهذيب 344/9

163- ذكرها العلامة المعلّميّ في الأنوار الكاشفة. ص14

والضبط، ولذا وجدناهم يَنْصَوْنَ على شرط العقل والتحذير مما يَحِلُّ به، ومن ذلك قول ابن الصلاح في شرط قبول رواية الراوي في سياق حديثه عن شرط الضبط قال: (..متيقِّظاً غير مغفَّل، ...) أي أن يكون الراوي حاضر القلب والعقل كي يضبط ما يسمع وما يحدث به. ولذا وجدنا أهل الحديث قد اختلفوا في سنِّ الصغير لتحمل لاعتبار القدرة على الوعي والفهم والحفظ، والصحيح في ذلك اشتراط التمييز دون تحديد للسنِّ، وهو دليل على الوعي لما يسمع واستيعاب لما يروى، وأمکن له لحفظ ذلك.

نصوص الأئمة في اشتراط العقل في الرواية سماعاً وأداءً

قال الإمام مالك: (أربعة لا يؤخذ عنهم العلم.. فذكر منهم: (...سفيه⁽¹⁶⁴⁾ معلن السفه)، فإذا كان خبر السفيه المعلن للسفه مردوداً، فخبر مَنْ هو أسوأ منه من باب أولى. وقال الإمام الشافعي رحمه الله: في "الرسالة": (ولا تقوم الحجّة بحبر الخاصة حتى يجمع أموراً، منها: أن يكون من حَدَّثَ به ثقةً في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ....⁽¹⁶⁵⁾).

قال الإمام ابن حبان البستي في أول "صحيحه" تبعاً للإمام الشافعي: (إنا لم نحتج فيه - يعني في صحيحه - إلا بحديث اجتمع في كلِّ شيخ من رواته خمسة أشياء:

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعرّي خبره عن التدليس؟.

فكلٌّ من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه، وبنينا الكتاب على روايته، وكلٌّ من تعرّي عن خصلة من الخصال الخمس لم نحتجّ به¹⁶⁶.

164- قال السيد رشيد رضا: في تفسير المنار: (والسَّفَهُ والسَّفَاهَةُ: الاضطراب في الرأْي والفكر أو الأخلاق. يقال: سَفَّهَ جِلْمَهُ وَرَأْيَهُ وَنَفْسَهُ. واضطراب الحلم-العقل- والرأْي: جهل وطَيْش، واضطراب الأخلاق: فساد فيها لعدم رسوخ ملكة الفضيلة وقال السندي في حاشيته على ابن ماجه قوله (ليماري به السّفهاء) أي يجادل به ضعاف العقول.

165- الرسالة. الشافعي ص370 مسألة 1001

وقال الإمام الخطيب البغدادي في كتابه في باب القول فيما يردّ به خبر الواحد: (59) إذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد ردّ بأمور: أحدها: أن يخالف موجباتالعقول، فيعلم بطلانه؛ لأنّ الشرع إنّما يردّ بمجوزات العقول، وأما بخلاف العقول فلا... الخ⁽¹⁶⁷⁾.

وقال ابن الجوزي: في الموضوعات: "كلّ حديث رأيتُه يُخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره"⁽¹⁶⁸⁾.

من هذه النصوص وغيرها نتبيّن سعة منهج المحدثين في نقد الرويات، وأنهم لم يكتفوا بنقد الأسانيد بمعرفتهم للرواة جرحاً وتعديلاً فحسب، بل وظّفوا العقل في النقد أيضاً، ووضعوا لذلك ضوابط علميّة دقيقة، وليس الأمر في ذلك مبنياً على الأمزجة والأهواء.

2- استعمال العقل عند الحكم على الرواة:

لا شكّ أنّ فاقده العقل لا يمكن له الحكم على الرواة حكماً سليماً ولا تصحّ منه الشهادة على غيره؛ لأنّه لا يدري ما يخرج من رأسه.

والعقل آلة التمييز بين ما يُجرح به وما لا يُجرح به، وبين ما يُعدّل به وما لا يعدّل به، فهو لازم في ذلك كلّه، ثمّ إنّ أهل الحديث قد يستعملون العقل في الحكم على الراوي من خلال ما يروي، فإنّهم ربما جرّحوه بما يروي من المنكر من الحديث، ولا سبيل إلى معرفة المنكر إلاّ بالفهم والحفظ والمعرفة، وهذه محصلة بالعقل.

3- استعمال المحدثين العقل في نقد الحديث والحكم عليه

ليس من منهج المحدثين الاغترار بظواهر الإسناد من حيث عدالة الرواة وضبطهم والاتصال، ولم يكتفوا في الحكم على الحديث بما يظهر لهم من هذه الأوصاف والشروط، بل نظروا في واقع ما يرويّه الراوي أيضاً: هل هو موافق أو غير موافق؟ فاستخدموا العقل في التمييز بين ما هو صواب وما هو خطأ، إمّا من جهة المعنى أو من جهة مخالفة الواقع للرواية الصواب كما جاءت عن مصدرها.

166- صحيح ابن حبان. تحقيق شعيب الأرنؤوط 151/1

167- الفقيه والمتفقه. الخطيب البغدادي 354/1

168- الموضوعات. ابن الجوزي 106/1

مثال على استعمال العقل في الحكم على الحديث

قال الإمام مسلم: (ومن الأخبار التي يهتم فيها بعض ناقليها: حدثنا يحيى بن يحيى وأبو كريب ومحمد بن حاتم قالوا: ثنا أبو معاوية عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة. وهذا الخبر وهم من أبي معاوية لا من غيره؛ وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في حجته يوم النحر بالمزدلفة، وتلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكيف بأمر أم سلمة أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة وهو يومئذ يصلي بالمزدلفة؟).

قال مسلم: (هذا الخبر محال، ولكن الصحيح من روى هذا الخبر غير أبي معاوية، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن توافي صلاة الصبح يوم النحر بمكة، وكان يومها فأحب أن توافي، وإنما أفسد أبو معاوية معنى الحديث حين قال: توافي معه)⁽¹⁶⁹⁾.

قال الإمام أحمد: (وهذه عجب والنبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر ما يصنع بمكة، ينكر ذلك. قال أبو عبد الله: فحجت إلى يحيى بن سعيد فسألته، فقال: عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن توافي ليس توافيه. قال: وبين ذين فرق، يوم النحر صلاة الفجر بالأبطح)⁽¹⁷⁰⁾.

قواعد منتخبات في علم علل الحديث

علم علل الحديث هو الميدان الرحب للنقد الحديثي والتطبيق العلمي والعملي للقواعد النقدية، ومن جهود النقّاد الحفاظ وأحكامهم تستخرج القواعد النظرية والعملية لنقد مختلف المرويات، وقد حاولت في هذه الورقات استخراج مجموعة من هذه القواعد في هذا الباب جمعتها من كتب العلل والمصطلح والتاريخ، ومن ذلك:

القاعدة الأولى: المعلول لقب شامل لجميع أنواع الخطأ في الرواية

169- التمييز، مسلم. ص 186

170- مشكل الآثار. الطحاوي 9/139-140، وانظر زاد المعاد 2/249

فيشمل الشاذ والمنكر والمدرج والمضطرب والمقلوب والمصحف والمزيد في متصل الأسانيد وكلّ خطأ في الرواية، فالمعلول ليس قسيماً لهذه الأنواع المذكورة كما هو مرتّب في كتب المصطلح المتأخّرة، والعلّة في الحديث لفظٌ جامعٌ لما يقع فيه من خطأٍ ووهمٍ من الراوي، وصورها كثيرةٌ تُدرك بجمع الطرق والمقارنة بينها مع قرائن تنضم إلى ذلك يَعلمها الناقد المتمرّس لهذا الفنّ. قال الحافظ ابن حجر: (ثم إنّ الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل).

وقال الدكتور نور الدين عتر: (السبب الأصلي للعلّة هو الوهم، وقد أشار إليه أئمة الاصطلاح في بحثهم في العلل، واكتفوا به لأنّه هو الأصل)⁽¹⁷¹⁾.

تفريع:

قال الحافظ ابن حجر في مبحث المضطرب في هذا المعنى: (وقد تكلم الحافظ العلائي في مقدّمة الأحكام على الحديث المعلول بكلام طويل مفيد، نقلتُ منه ما يتعلّق بما نحن فيه هنا ملخّصاً؛ لأنه شامل لكلّ ما يتعلّق بتعليل الحديث من اضطراب وغيره)⁽¹⁷²⁾.

فهذا يدلّ على أنّ المعلول مصطلح عام يندرج فيه كلّ أنواع الحديث التي ثبتت فيها أخطاء الرواة وأوهامهم.

استطراد:

ذكروا في تعريف الصحيح أنّه: ما اتّصل سنده بنقل الثقة عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذّاً ولا معلّلاً. وفيه إشكال وهو: إذا كان الشاذ- في الاصطلاح- لقباً على نوع خاص، بتعريف خاص، وكان المعلول كذلك، فلماذا يستثنى هذان دون سائر الأنواع الأخرى "المعلولة"؟ فأين محل المنكر- على العمل القديم- والمدرج والمضطرب والمصحف والمقلوب في هذا التعريف؟ وكلّها يجمعها ضابط واحد وهو التفرد والمخالفة بسبب بالخطأ، لكن ترتيبها في كتب المصطلح يوهّم أنّها متباينة، يختلف كلّ نوع عن الآخر، أفلا يلزم من هذا أن يقال في التعريف هو: ما اتّصل سنده بنقل الثقة عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذّاً أو معلّلاً أو مدرجاً أو مضطرباً أو... إلى آخره؟ وهو جائز لكنه ليس بجيّد في صياغة التعريف، فالأمر إلى تفسير العلة بما ذكر سابقاً وأنّها لفظ جامع شامل لكلّ هذه المباحث بما فيها الشاذ، ويمكن حينئذ

171- مخات موجزة في أصول علل الحديث. نور الدين عتر ص50

172 - النكت. ابن حجر. 331.

صياغة التعريف للصحيح بشكل أقصر وأشمل فيقال: ما اتصل سنده بنقل الثقة عن مثله إلى منتهاه من غير علة. والله أعلم.

القاعدة الثانية: في وسائل إدراك العلة: جمع الروايات والمقابلة بينها

قال الإمام علي بن المديني رحمه الله: (الباب الذي لم يجمع طرقه لم يتبين خطؤه)⁽¹⁷³⁾.
وقال الإمام مسلم: (فجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أصدادهم من الحفاظ)⁽¹⁷⁴⁾.
ومثله قال الخطيب البغدادي: (السييل إلى معرفة علة الحديث أن تجمع طرقه وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتيان والضبط)⁽¹⁷⁵⁾.

القاعدة الثالثة: فيما يستعان به على إدراك العلة

قال الإمام ابن الصلاح في المقدمة: (ويستعان على إدراكها - يعني العلة - بتفرّد الراوي وبمخالفة غيره له مع قواعد تنضمّ إلى ذلك تنبّه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردّد فيتوقّف فيه، وكلّ ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه).

تنبيه:

تفرّد الراوي أو مخالفته لغيره لا يعدّهما نقاد علة، بل هما عاملان يبعثان في النفس البحث عن سبب التفرّد أو المخالفة، فقد يتبيّن مع البحث أنّ السبب إمّا زيادة حفظ وعلم، أم غلط ووهم، وإمّا يدرك ذلك بالقرائن الموضوعية لا بالاحتمالات العقلية غير المؤسّسة.

173- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الخطيب البغدادي. 270 / 2.

174- التمييز. مسلم. ص 209.

175- الجامع لأخلاق الراوي. الخطيب. 354/2.

القاعدة الرابعة: تعليل الحديث مبناه على الحفظ والفهم والمعرفة

قال الحاكم النيسابوري: (وإنما يعلّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل؛ فإنّ حديث المجروح ساقط واه، وعلّة الحديث يكثّر في أحاديث الثقات؛ أن يحدّثوا بحديث له علّة فيخفى عليهم علمه، فيصير معلولاً، والحجّة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير)⁽¹⁷⁶⁾.

وقال أيضاً: (إنّ الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنّما يُعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علّة الحديث، فإذا وُجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرّجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم رضي الله عنهما، لزم صاحب الحديث التنقيح عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته)⁽¹⁷⁷⁾.

وقال الإمام البيهقي رحمه الله تعالى: (وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم، وإنّما يعرف بكثرة السماع ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم والنظر في كتبهم، والوقوف على روايتهم حتى إذا شدّ منها حديث عرفه)⁽¹⁷⁸⁾.

وأكد الحافظ ابن حجر هذا المعنى فقال: (وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقّها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامّة بمراتب الرواة، ومملكة قويّة بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلّم فيه إلا قليل من أهل هذا الشأن: كعليّ بن المدينيّ، وأحمد بن حنبل، والبخاريّ، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطنيّ)⁽¹⁷⁹⁾.

تطبيق:

(سئل أبو زرعة: ما الحجّة في تعليلكم الحديث؟ فقال: الحجّة أن تسألني عن حديث له علّة، فأذكر علته، ثم تقصد ابن وارة فتسأله عنه، فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تُميز كلامنا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافاً، فاعلم أنّ كلاً منّا تكلم على مراده، وإن

176- معرفة علوم الحديث. الحاكم. ص112-113

177- المصدر نفسه 59-60

178- معرفة السنن والآثار. البيهقي. 1/144

179- نزهة النظر. ابن حجر. ص72

وجدت الكلمة متّفقة فاعلم حقيقة هذا العلم، ففعل الرجل ذلك فاتفقت كلمتهم، فقال: أشهد أنّ هذا العلم إلهام).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكما أنّهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم أيضا يضعّفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنّه غلط فيها بأمر يستدلّون بها، ويُسمّون هذا علم علل الحديث، وهو من أشرف علومهم، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه، وغلطه فيه عرف... والناس في هذا الباب طرفان: طرف من أهل الكلام ونحوهم، ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله، لا يميّز بين الصحيح والضعيف، فيشكّ في صحّة أحاديث، أو في القطع بها، مع كونها معلومة مقطوعًا بها عند أهل العلم به. وطرف ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به كلّما وجد لفظًا في حديث قد رواه ثقة أو رأى حديثًا بإسناد ظاهره الصحّة، يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحّته، حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلّف له التأويلات الباردة، أو يجعله دليلاً له في مسائل العلم، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أنّ مثل هذا غلط.) (180).

القاعدة الخامسة: علم العلل علم يُعنى ببيان أوهام الرواة وأخطائهم

وهي فرع من السابقة، ذلك أنّ علم العلل علم يبحث في الروايات من جهة ثبوت الخطأ أو الإصابة فيها، فلا يهتمّ ببيان أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا أساسًا، بل يبحث في مدى إصابة الراوي لواقع الرواية أو غلطه في ذلك.

القاعدة السادسة: ثقة الراوي شرط من شروط الصحّة لكن ليست موجبة لها

قال الإمام ابن القيم في كتاب الفروسية: (وقد علم أنّ صحّة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث وليست موجبة لصحة الحديث؛ فإن الحديث إنّما يصح بمجموع أمور منها صحة سنده وانتفاء علته وعدم شذوذه ونكارتة، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذ عنهم) (181).

180- مجموع الفتاوى. ابن تيمية. 189/13

181- الفروسية. ابن القيم، ص64

وقال في موضع آخر: (ثقة الراوي شرط من شروط الصحة وجزء من المقتضى لها، فلا يلزم من مجرد توثيقه الحكم بصحة الحديث، يوضحه أنّ ثقة الراوي هي كونه صادقاً لا يتعمد الكذب، ولا يستحل تدليس ما يعلم أنه كذبٌ باطلٌ، وهذا أحد الأوصاف المعتمدة في قبول قول الراوي، لكن بقي وصف الضبط والتحفّظ بحيث لا يعرف بالتغفيل وكثرة الغلط. ووصف آخر- ثانيهما- وهو أن لا يشدّ عن الناس فيروي ما يخالفه فيه من هو أوثق منه وأكبر أو يروي ما لا يتابع عليه، وليس ممن يحتمل ذلك منه كالزهري... فأما مثل سفيان بن حسين وسعيد بن بشير... فإذا انفرد أحدهم بما لا يتابع عليه فإنّ أئمة الحديث لا يرفعون به رأساً، وأما إذا روى أحدهم بما يخالف الثقات فيه، فإنّه يزداد وهناً على وهن) (182).

وقال الحافظ ابن حجر: (صحة الحديث وحسنه ليس تابعا لحال الراوي فقط، بل لأمر تنضم لذلك من المتابعات والشواهد وعدم الشذوذ والنكارة) (183).

القاعدة السابعة: المنكر أبداً منكر

المنكر حديث معلول لا يصح الاحتجاج به، ولا يصح جعله عاضداً لغيره، فلا يصلح للمتابعة، فلا يتابع ولا يتابع، بخلاف الحديث الضعيف فقد يُحتاج إليه بالشروط المعروفة.

سأل إسحاق بن إبراهيم بن هانئ الإمام أحمد: «تري أن نكتب الحديث المنكر؟ قال: المنكر أبداً منكر. قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت، كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأساً» (184).

لقد فرّق العلماء بين الكتابة عن الضعفاء- غير المتهمين والمتروكين- وبين رواية حديثهم (185)، فلا يلزم من جواز الكتابة عنهم رواية أحاديثهم والاحتجاج بها، إنّما كتبوا لأسباب، لكن قد يروون بعض حديثهم لأغراض.

فائدة: دواعي الكتابة عن الضعفاء

1- قد يكتبون عن الضعيف على سبيل الاعتبار.

182- الفروسية. ابن القيم. ص 218-219

183- النكت. ابن حجر. 404/1

184- شرح العلل. ابن رجب، ص 85

185- انظر: شرح العلل. ابن رجب، ص 84

2- وقد يكتبون عنه لمعرفة حديثه.

3- وقد يكتبون عنه على سبيل التعجب.

4- وقد يكتبون عنه في المذاكرة.

2- وقد يكتبون عنه لعدم معرفتهم بحاله معرفة جيدة كافية.

1- قد يكتبون عن الضعيف على سبيل الاعتبار

وقد يَرْتَحِصُونَ فِي الْأَخْذِ بِحَدِيثِهِمْ فِي الرَّقَائِقِ وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ وَالتَّزْهَدِ وَالمَغَازِي، وَليْسَ فِي الْأَحْكَامِ وَالعُقَاةِ، يَشْهَدُ لِهَذَا نصوص الأئمة وصنيعهم، ومن ذلك قول الإمام سفيان الثوري: «لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان، فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ»⁽¹⁸⁶⁾. وقول الإمام أحمد «إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد»⁽¹⁸⁷⁾. وقال أحمد في رشدين بن سعد: (رشدين ليس به بأس في حديث الرقائق)⁽¹⁸⁸⁾. وقال أيضاً، وقد سئل عن النضر بن إسماعيل أبي المغيرة؟ فقال: قد كتبنا عنه، ليس هو بقوي، يعتبر بحديثه، ولكن ما كان من رقائق)⁽¹⁸⁹⁾. وقال عباس بن محمد الدوري: (سمعت أحمد بن حنبل - وذكر محمد بن إسحاق - فقال: أمّا في المغازي وأشباهه، فيكتب، وأمّا في الحلال والحرام، فيحتاج إلى مثل هذا، ومدّ أصابعه)⁽¹⁹⁰⁾.

وهذا مسلك جرى عليه الحفاظ، ومنهم الإمام أحمد؛ فيما حكاه عنه أبو بكر الأثرم، قال: (قلت لأبي عبد الله: أبو معشر المدني - نجيح بن عبد الرحمن - يكتب حديثه؟ فقال: عندي حديثه مضطرب، لا يقيم الإسناد، ولكن أكتب حديثه أعتبر به)⁽¹⁹¹⁾.

186- الكفاية. الخطيب البغدادي، ص 134

187- المصدر نفسه

188- الضعفاء الكبير. العقيلي، 66/2

189- تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، 464/13

190- الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، 193/7

191- تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، 461/13

وقال في رواية ابن القاسم: (ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، وإنما قد أكتب حديث الرجل كأبي أستدلّ به مع حديث غيره يشدّه، لا أنّه حجّة إذا انفرد»⁽¹⁹²⁾. وقال في رواية حنبل بن إسحاق: «ما حديث ابن لهيعة بحجّة، وإني لأكتب كثيرا ممّا أكتب أعتبر به، وهو يقوي بعضه بعضا»⁽¹⁹³⁾.

وقال أبو حاتم: «جابر الجعفيّ يكتب حديثه على الاعتبار، ولا يحتجّ به»⁽¹⁹⁴⁾.

وقال يحيى بن معين: «إدريس بن سنان يكتب من حديثه في الرقاق»⁽¹⁹⁵⁾.

فالغاية من الكتابة عن الضعفاء، وعدم تركهم لهم بالكلية، إنّما هو الاحتياج إلى حديثهم أحيانا للاعتبار، كما جاء عن أحمد فيما رواه عنه إسحاق بن إبراهيم بن هانئ: «قد يحتاج الرجل يحدّث عن الضّعيف مثل عمرو بن مرزوق وعمرو بن حكام ومحمد بن معاوية وعليّ بن الجعد وإسحاق بن أبي إسرائيل، ولا يعجبني أن يحدّث عن بعضهم. وقال في روايته أيضا وقد سأله: ترى أن نكتب الحديث المنكر؟ قال: المنكر أبدا منكر. قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت، كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأسا»⁽¹⁹⁶⁾.

وقوله: "والمنكر أبدا منكر"، يعني أنّه لا يصلح للاعتبار أبدا؛ لأنّ المنكر هو الحديث الذي وقع فيه الخطأ والغلط، وهذا لا يصلح أن يكون جابرا، لأنّ وروده كعدمه. ويبقى سائر الضعيف صالحا للاعتبار عند الحاجة إليه بالشروط المعروفة عند الأئمة.

2- وقد يكتبون عن الضعيف ليعرفوه، لا لحاجة إليه في الاعتبار، بل لبيانه ومعرفته

192- شرح العلل، ابن رجب، ص 85. قلت: وكلام الإمام أحمد هذا أصل في بيان اعتماد المتابعات والشواهد للحديث الضعيف، خلافا لما سار عليه الإمام ابن حزم؛ فإنّه لا يعتدّ بها، قال الزركشي: «وشدّ ابن حزم عن الجمهور فقال: لو بلغت طرق الضعيف ألفا لا يقوى، ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفا. وهذا مردود، لأنّ الهيئة الاجتماعية لها أثر، ألا ترى أن خبر المتواتر يفيد القطع مع أنا لو نظرنا إلى آحاده لم يفد ذلك فإذا كان ما لا يفيد القطع بانفراده يفيد عند الانضمام، فأولى أن يفيد الانضمام الانتقال من درجة الضعف إلى درجة القوة...». النكت على كتاب ابن الصلاح. الزركشي، 322/1

193- تهذيب الكمال. المزي، 493/15 رقم 3513

194- الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، 497/2

195- الكامل. ابن عدي، 366/1

196- شرح العلل. ابن رجب، ص 85

وقد جاء بيان هذا في مثل ما قال الخطيب البغدادي: «وليس يعيب طالب الحديث أن يكتب عن الضعفاء والمطعون فيهم؛ فإنَّ الحفاظ ما زالوا يكتبون الروايات الضعفة، والأحاديث المقلوبة، والأسانيد المركبة، لينقروا عن واضعيها، ويبيّنوا حال من أخطأ فيها»⁽¹⁹⁷⁾.

ومن ذلك: قال سفيان الثوري: «إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل أتخذه ديناً، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع الحديث من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته»⁽¹⁹⁸⁾.

وسأل مهنا أحمد بن حنبل: (لم تكتب حديث أبي بكر بن أبي مریم وهو ضعيف؟ قال: "أعرفه"⁽¹⁹⁹⁾. وأبو بكر بن أبي مریم هذا قال فيه أحمد في رواية ابنه عبد الله: "ضعيف الحديث"⁽²⁰⁰⁾. وروى عباس الدوري عن يحيى بن معين: "ليس حديثه بشيء"⁽²⁰¹⁾. وقال الدارقطني: "متروك"⁽²⁰²⁾.

وروى العقيلي من طريق أبي غسان قال: «جاءني علي بن المديني، فكتب عني عن عبد السلام بن حرب أحاديث إسحاق بن أبي فروة، فقلت: أي شيء تصنع بها؟ قال: أعرفها حتى لا تقلب»⁽²⁰³⁾. وإسحاق هذا قال فيه الإمام أحمد: «لا تحلّ الرواية عن إسحاق بن أبي فروة»⁽²⁰⁴⁾.

3- وقد يكتبون الحديث عن الضعيف تعجباً من روايته

ومن ذلك: ما جاء عن الأعمش أنه قال: (حدّثت بأحاديث على التعجب، فبلغني أنّ قوماً اتخذوها ديناً، لا عدت لشيء منها)⁽²⁰⁵⁾.

197- تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، 43/1

198-الضعفاء الكبير. العقيلي 15/1

199- شرح العلل. ابن رجب ص85

200-العلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله 99/3

201-التاريخ، يحيى بن معين، رواية الدوري 437/4

202- سؤالات البرقاني للدارقطني ص76

203- الضعفاء الكبير. العقيلي، 102/1 ترجمة إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة.

204- المصدر نفسه

205- العلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله 416/2

وجاء عن سفيان الثوريّ، قال: أبو بسطام- يعني شعبة- يحدّث عن داود الأوديّ تعجّبا منه، وكان شعبة حمل عن داود قديماً⁽²⁰⁶⁾.

وقال عليّ بن المدينيّ: (وكان يحيى بن سعيد حمل عن شريك قديماً، وكان لا يحدّث عنه، وكان ربما ذكرها على التعجّب، فكان بعضهم يحملها عنه)⁽²⁰⁷⁾.
والأمثلة في هذا الموضوع كثيرة، وحسبنا ما ذكر.

4- وقد يكتبون عن الضعيف ويروون عنه في المذاكرة لا على وجه الرواية والتحديث

ومن ذلك: ما رواه المروزيّ قال: (قلت- يعني لأحمد بن حنبل- يحيى القطان إيش كان يقول في شريك؟ قال: كان لا يرضاه، وما ذكر عنه إلا شيئاً على المذاكرة حديثين)⁽²⁰⁸⁾.

وقال عبد الله بن الإمام أحمد: (وقد سمعت أبي ذكر حديثاً عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول عن أبي حصين في المذاكرة على غير وجه الحديث فكتبته عنه. وكان سيء الرأي فيه جداً)⁽²⁰⁹⁾.

5- وربما كتب بعضهم عن الضعيف وروى عنه لعدم معرفة حاله معرفة جيدة كما

ينبغي

ومن ذلك: رواية الإمام مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو متفق على ضعفه وتركه، ومع ذلك احتجّ به الإمام مالك، ولم يكن يعرفه، قال الحافظ ابن عبد البر معتذراً عنه: «كان- يعني عبد الكريم- حسن السمات، غرّ مالكا منه سمته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، كما غرّ الشافعيّ من إبراهيم بن أبي يحيى حدقه ونباهته؛ فروى عنه، وهو أيضاً مجتمع على تحريجه وضعفه. ولم يخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكماً في موطنه، وإنما ذكر فيه عنه ترغيباً وفضلاً. وكذلك الشافعيّ لم يحتجّ بابن أبي يحيى في حكم أفرد به»⁽²¹⁰⁾.

206- العلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله 515/1، وانظر: العقيلي، الضعفاء الكبير 41/2، الكامل. ابن عدي، 79/3

207- تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، 284/9

208-سؤالات المروزيّ، ص92

209-العلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله 454/3

210- التمهيد. ابن عبد البر، 65/20

وأما أهل الكذب والوضع فلم يختلف العلماء في ترك الترواية عنهم، قال ابن أبي حاتم: «...وإذا قالوا متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب؛ فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه» (211).

وأما الرواية عن أهل التهمة وكثرة الغلط والغفلة «فقد ذكر الإمام الترمذي للعلماء في ذلك قولين:

أحدهما: جواز الرواية عنهم. حكاه عن سفیان الثوري (212).

والثاني: الامتناع من ذلك. ذكره عن أبي عوانة وابن المبارك، وحكاه الترمذي عن أكثر أهل الحديث من الأئمة (213).

قلت: ومنهم شعبة بن الحجاج، فيما حكى عنه عبد الرحمن بن مهدي قال: (قيل لشعبة متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا حدث عن المعروفين بما لا يعرفه المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه، لم يتهم نفسه فيتركه، طرح حديثه. وما كان غير ذلك فارووا عنه) (214).

وقال ابن مهدي: (لا يترك حديث رجل إلا رجلاً متهماً بالكذب أو رجلاً غلب عليه الغلط) (215).

211- الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، 37/2

212- وفي حكايته هذا المذهب عن الثوري نظر، وأحسب أنه قد اعتمد على روايته عن محمد بن السائب الكلبي، ولكن الثوري ما روى عنه إلا تعجباً مما روى كما قال أبو حاتم الرازي: «إن الثوري يروى عنه قال كان لا يقصد الرواية عنه ويحكي حكايته تعجباً فيعلقه من حضره ويجعلونه رواية عنه» [الجرح والتعديل 270/7]، قلت: بل جاء عن الثوري نص صريح يخالف لهذا المذهب الذي نسبته إليه الترمذي، فقد قال-الثوري- رحمه الله: «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ، فهو حافظ، وإن غلط. وإن كان الغالب عليه الغلط ترك» الخطيب البغدادي، [الكفاية ص144]، وأجاب الحافظ ابن رجب بجواب آخر، فقال: «لكن كلامه في روايته عن الكلبي يدل على أنه لم يكن يحدث إلا بما يعرف أنه صدق» -[شرح العلل ص83]- يريد بذلك قول الثوري لما قيل له في روايته عن الكلبي: «أنا أعرف صدقه من كذبه». انظر: الترمذي، العلل الصغير بشرح ابن رجب ص77، انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال

159/6

213- انظر: شرح العلل . ابن رجب ص83

214- الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم 32/2

215- الكفاية. الخطيب البغدادي، ص143

غير أنّ أبا حاتم الرازيّ استثنى من حديث من غلب عليه الوهم والخطأ، ما كان في الترغيب والترهيب ونحو هذا، فأجاز الكتابة عنهم في ذلك، قال: (ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتجّ بحديثه في الحلال والحرام)⁽²¹⁶⁾.

القاعدة الثامنة: حديث الثقة المخطئ لا ينجبر بينما حديث الضعيف غير المخطئ قد

ينجبر

وهذا فرق بين الضعيف والمعلول، إذ لا يراعى في المعلول رتبة الراوي من جهة الضبط العام، وإنّما يراعى هنا درجة الإصابة لواقع الرواية كما ورد أولاً، - أو ما يعبر عنه بواقع الرواية، ومن أجل هذا وجدنا أئمة النقد يوردون أحاديث الضعفاء في كتب العلل، وربما يقابلونها بأحاديث الثقات، وقد يرححون حديث الضعيف على حديث الثقة لهذا السبب - أعني وجود الخطأ في حديث الثقة، وخلّوه في حديث الضعيف، إذن ينبغي مراعاة حال الرواية سواء كانت من الثقة أم الضعيف، لكن عندما نقول حديث الضعيف ينجبر فذلك بالشروط المعروفة وهي:

- 1- أن يكون ضعف الحديثين (المتابع والمتابع) غير شديد.
- 2- أن يسلم كلا الطرفين من الخطأ والنكارة.
- 3- أن لا يكون في أحد الطرفين زيادة، فتحتاج إلى متابعة أخرى.
- 4- أن لا يكون المتن منكراً.

فائدة:

قال الشيخ الألباني رحمه الله: (ومن المقرّر في علم مصطلح الحديث أنّ الشاذّ منكر مردود؛ لأنّه خطأ، والخطأ لا يتقوى به)⁽²¹⁷⁾.

216- مقدمة الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم 6/1

217- صلاة التراويح. الألباني ص 66.

وقال أيضا: (ومن الواضح أنّ سبب ردّ العلماء للشاذّ إنّما هو ظهور خطئها بسبب المخالفة المذكورة، وما ثبت خطؤه فلا يعقل أن يقوى به رواية أخرى في معناها، فثبت أنّ الشاذّ والمنكر مما لا يعتدّ به، ولا يستشهد به، بل إنّ وجوده وعدمه سواء)⁽²¹⁸⁾.

من هنا ندرك سبب إيراد النقاد أحاديث الضعفاء في كتب العلل، كمثل علل ابن أبي حاتم وعلل الدارقطني وغيرهما، فإنّهم يوردون أحاديث يرويها ضعفاء وأحاديث يرويها ثقات لمعرفة أوهام هؤلاء الرواة، ومعنى ذلك أنّه إذا تبين خطأ الراوي الضعيف أو خطأ الثقة صار الحديث معلولا، وخطأ الراوي الضعيف يجعل حديثه منكراً، والمنكر أبداً منكر، فلا يصلح بعد ذلك للتقوية فلا يتابع ولا يتابع، وكذا لا يصلح العمل به في فضائل الأعمال - على رأي من يرى ذلك - أبداً لأنّه خطأ.

تطبيق:

روى عبد الملك بن عمير عن عليّ عن النبيّ صلى الله عليه وسلم: "الناس تبعٌ لقريش؛ برّهم لبرّهم وفاجرهم لفاجرهم".

قال الدارقطني: (رواه محمد بن جابر عن عبد الملك بن عمير عن عمارة بن ربيعة عن عليّ، ثنا به ابن منيع ثنا لوين ثنا محمد بن جابر، وخالفه أبو عوانة، فرواه عن عبد الملك عن عليّ ولم يذكر بينهما أحداً، وقول محمد بن جابر أشبهه)⁽²¹⁹⁾.

وقال البزار: (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عليّ، إلا عمارة بن زُوَيْبَةَ، ولا روى عمارة، عن عليّ إلا هذا الحديث، ولا رواه عن عبد الملك بن عمير إلا محمد بن جابر. وعمارة بن زُوَيْبَةَ رجلٌ من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم روى عنه أحاديث طارق بن شهاب، عن عليّ)⁽²²⁰⁾.

فرجّحوا رواية محمد بن جابر - مع أنّه صدوق ذهب كتبه، فساء حفظه وخلط كثيراً فصار يلقن - على رواية أبي عوانة وهو وضاح بن عبد الله الشكريّ، وهو ثقة ثبت. وقد تفرّد به محمد بن جابر عن عبد الملك وليس له متابع، وفي الكامل ذكره الإمام ابن عديّ، فقال: (لا

218- المرجع نفسه.

219- علل الدارقطني (56/4)،

220- البحر الزخار. البزار. مسند علي بن أبي طالب رقم الحديث 494

أعلم يرويه عن عبد الملك غير محمد بن جابر)، وقال: (ولمحمد بن جابر من الحديث غير ما ذكرت، وعند إسحاق ابن أبي إسرائيل عن محمد بن جابر كتاب أحاديث صالحة، وكان إسحاق يفضل محمد بن جابر على جماعة شيوخهم أفضل منه وأوثق، وروى عن محمد بن جابر كما ذكرت من الكبار: أيوب وابن عون وهشام بن حسان والثوري وشعبة وابن عيينة وغيرهم ممن ذكرتهم، ولولا أنّ محمد بن جابر في ذلك المحلّ لم يرو عنه هؤلاء الذين هو دونهم، وقد خالف في أحاديث، ومع ما تكلم فيه يكتب حديثه) (221).

قلت: والحديث صحيح، أخرجه البخاريّ ومسلم من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بنحو اللفظ المذكور، وعند مسلم أيضا من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة، ومن طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر، بألفاظ متقاربة (222).

وهذا منهج دقيق عند الحفاظ؛ فإنهم لا يقفون عند ظواهر الأحكام بالتعديل أو التجريح دون معرفة واقع الرواية ومعرفة قرائن الصواب والخطأ فيها، فلم يحكموا على حديث محمد بن جابر - وهو متكلم فيه - بالردّ لأنه خالف الأوثق منه، ولم يقولوا زاد في الإسناد وشذّ، لأنّ قرائن الحال دلّت على أنه أصاب في هذه الرواية.

موازنة بين نصين:

تكلم كلٌّ من الإمامين ابن الصلاح وابن حجر في ضابط تقوية الضعيف، واتّفقوا في أكثر مما ذكروه، غير أنّ في نقل الإمام ابن الصلاح دقّة فاتت دقّة الحافظ ابن حجر في تحريره، وقرأ النصين تقف على ما قصدت:

قال الحافظ رحمه الله: (ومتى توبع السيّئ الحفظ بمعتبر، كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز والمستور والإسناد المرسل وكذا المدلس، إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع؛ لأنّ كلّ واحد منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حدّ سواء، فإذا جاءت من المعترين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودلّ ذلك على أنّ الحديث

221- الكامل في الضعفاء. ابن عدي. (153/6).

222- انظر صحيح البخاريّ، كتاب المناقب. باب قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، ومسلم في كتاب الإمارة. باب الناس تبع لقريش.

محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول، والله أعلم. ومع ارتقائه إلى درجة القبول فهو منحط عن رتبة الحسن لذاته، وربما توقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن عليه⁽²²³⁾.

لكن الإمام ابن الصلاح كان أدقَّ في ضبط هذا الباب، قال رحمه الله: (ليس كلُّ ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختلَّ فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوَّة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته. وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متَّهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً).

وهذا الكلام في غاية الدقَّة، ذلك أنه نَبَّه إلى أمر مهمِّ لم يذكره الحافظ ابن حجر، وغفل عنه كثير من الناس، وهو عبارته الأخيرة: "... أو كون الحديث شاذاً" فإنه بهذا يبيِّن شرط الاعتداد بالمتابعة-مع ما سبق-، وهي أن لا يكون راويها قد وهم وأخطأ وشدَّ، وهذا شرط مهمِّ في اعتبار المتابعات.

استطراد:

قد يفوت الناقد أعمال هذه القاعدة في بعض أحكامه، فيصحَّح أو يحسن الطريق المعلول بمجموع الطرق، وليس الأمر جار على ذلك، وقد سبق أنّ الحديث المعلول وجوده وعدمه سواء، ولتوضيح ذلك أورد مثالين اثنين من مدرستين مختلفتين:

المثال الأوّل:

استدراك الشيخ الألباني بتصحيحه حديث أم سلمة رضي الله عنها في نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل معقوصاً.

وهذا الحديث رواه ابن جريج عن عمران بن موسى عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي رافع⁽²²⁴⁾. ورواه مخلول بن راشد واختلف عنه: فرواه قيس بن الربيع⁽²²⁵⁾ وشعبة⁽²²⁶⁾ وزهير بن

223- شرح النخبة المطبوع مع حاشية ابن قطلوبغا ص 103- 104

معاوية⁽²²⁷⁾ عنه عن أبي سعيد عن أبي رافع. ورواه سفيان عنه واختلف عنه: فرواه أبو حذيفة⁽²²⁸⁾ ومؤمل بن إسماعيل⁽²²⁹⁾ عنه عن مخلول عن سعيد عن أبي رافع عن أم سلمة. ورواه عبد الرزاق عنه عن مخلول عن رجل عن أبي رافع⁽²³⁰⁾.⁽²³¹⁾

وحديث أبي حذيفة ومؤمل خطأ، وحديث شعبة عن مخلول عن أبي سعيد عن أبي رافع أشبه وأصح منه، لكنّ حديث عمران بن موسى أصحّها إسنادًا، فالحديث حديث أبي رافع لا حديث أم سلمة.

قال أبو حاتم: (إنّما روي عن مخلول عن أبي سعيد عن أبي رافع، وكنية سعيد المقبريّ أبو سعيد، وأخطأ مؤمل إنّما الحديث عن أبي رافع)⁽²³²⁾. قاله بعد سؤال ابنه له عن حديث مؤمل بن إسماعيل عن الثوريّ عن مخلول عن سعيد المقبريّ عن أم سلمة.

وقال الإمام الترمذيّ- بعد أن ساق حديث عمران بن موسى -: (وهذا الحديث هو الصحيح، وحديث مخلول فيه اضطراب. قال: ورواية شعبة عن مخلول أشبه وأصحّ من حديث مؤمل عن سفيان عن مخلول؛ لأنّ شعبة قال: عن مخلول عن أبي سعيد عن أبي رافع. وأبو سعيد هو عندي سعيد المقبريّ)⁽²³³⁾.

وقال الدارقطنيّ بعد سياق حديث المؤمل: (وهم في ذكر أم سلمة فيه، وغيره لا يذكر فيه أم سلمة. وحديث عمران بن موسى أصحّها إسنادًا)⁽²³⁴⁾.

-
- 224- الترمذيّ 223/2 رقم 382. وأبو داود 451/1 رقم 646. وعبد الرزاق في المصنف 183/2 رقم 2991. والبيهقي 156/2. والطبراني 331/1 رقم 993
- 225- الطبراني 331/1 رقم 992
- 226- الطبراني 331/1 رقم 992
- 227- لم أقف عليه.
- 228- الطبراني 252/23
- 229- ذكره الدارقطني في العلل 18/7
- 230- عبد الرزاق 182/2 رقم 299. والطبراني 331/1 رقم 990
- 231- انظر: العلل. الدارقطني. 18/7
- 232- علل الحديث. ابن أبي حاتم. 107/1 رقم 289
- 233- العلل الكبير بترتيب أبي طالب القاضي. الترمذي. ص 81 رقم 127
- 234- العلل. الدارقطني. 18/7

وقال في موضع آخر: (يرويه مخول بن راشد، واختلف عنه؛ فرواه مؤمل وأبو حذيفة عن الثوري عن مخول عن المقبري عن أبي رافع عن أم سلمة، وغيرهما يرويه عن الثوري عن مخول، ولا يذكر فيه أم سلمة. ورواه شعبة وشريك عن مخول وهو الصواب) يعني من غير ذكر أم سلمة.

غير أنّ الشيخ الألباني جعل حديث أم سلمة شاهداً صحيحاً، فقال: (... وللحديث شاهد من حديث أم سلمة أنّ النبي صلى الله عليه وسلم "نهى أن يصلي الرجل ورأسه معقوص". قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح. قال الشيخ الألباني: وهو كما قال، باستثناء شيخ الطبراني علي بن عبد العزيز وهو ثقة حافظ، فالسند صحيح⁽²³⁵⁾.

قلت: لا يكفي هذا في تصحيحه وإن كان الرواة كلّهم ثقات؛ لأنّه قد سبق عن النقاد أنّ الحديث إلى أم سلمة وهم وخطأ، فلا يصلح أن يكون شاهداً صحيحاً حينئذ؛ لأنّه كالعدم. والله أعلم.

المثال الثاني:

استدراك الشيخ أبي الفيض أحمد بن الصديق الغماري على الإمام الترمذي⁽²³⁶⁾.

روى الترمذي قال: حدثنا محمود بن غيلان حدثنا المؤمل عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أظوا بـ" ياذا الجلال والإكرام". قال: هذا حديث غريب، وليس بمحفوظ، وإنّما يروى هذا عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن النبي، وهذا أصحّ، ومؤمل غلط فيه فقال: عن حماد عن حميد عن أنس ولا يتابع فيه).

قال الشيخ الغماري: (روى الترمذي وأبو يعلى كلاهما من طريق مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أظوا بـ". يا ذا الجلال والإكرام". قال الترمذي: "غريب وليس بمحفوظ، وإنّما يروى هذا عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلاً. وهذا أصحّ، والمؤمل غلط فيه، فقال: عن حميد عن أنس، ولا يتابع عليه"). قال الشيخ الغماري: (وليس كذلك، بل تابعه

235- السلسلة الصحيحة. الألباني 501/5 رقم 2386

236- في كتاب سماه: "ليس كذلك في الاستدراك على الحقاظ". فقد استدرك فيه على أئمة كثر كالحميدي والبخاري والترمذي وأبي داود وأبي زرعة والطبراني وأبي نعيم والحاكم والدارقطني والخطيب وغيرهم.

عليه روح بن عبادة عن حماد بن سلمة عن ثابت وحמיד عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم. أخرجه ابن السبط في "فوائده" عن أبي الخطاب الحسين بن حيدرة عن القاضي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل القاضي حدثنا علي بن حرب ثنا روح بن عبادة به. وتابعه على روايته عن أنس حماد بن زيد عن أبان بن أبي عياش عن أنس، ذكره ابن أبي حاتم، وكذلك الرُّحَيْل بن معاوية عن يزيد الرقاشي عن أنس، أخرجه الترمذي. اهـ (237).

قلت: **وليس كذلك**، ولم ينفرد الإمام الترمذي بهذا الحكم بل تابعه عليه الأئمة أبو حاتم والبزار والدارقطني.

فأمّا أبو حاتم فسئل عن حديث رواه مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس، ورواه روح بن عبادة عن حميد عن ثابت وحמיד عن أنس. فقال: (هذا خطأ، حماد بن زيد يرويه عن أبان بن أبي عياش عن أنس) (238).

وفي موضع آخر بعبارة أوضح: (هذا خطأ، حماد بن زيد يرويه عن أبان بن أبي عياش عن أنس. وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، قال: حدثنا أبو سلمة (239)، قال: حدثنا حماد-بن سلمة- عن ثابت وحמיד وصالح المعلم عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا الصحيح وأخطأ المؤمل) (240).

فأنت ترى كيف حكم الإمام أبو حاتم على الطريقتين معاً بالخطأ، وليس كما نقل الشيخ الغماري موهماً أنّ الإمام ابن أبي حاتم قد ذكر رواية روح بن عبادة على سبيل المتابعة، بل كلا الطريقتين خطأً.

ومثله قال الدارقطني، فقد سئل عن حديث ثابت وحמיד عن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الحديث. فقال: يرويه حماد بن سلمة، واختلف عنه؛ فرواه روح بن عبادة، عن حماد عن ثابت وحמיד عن أنس وخالفه أبو سلمة التبوذكي وحجاج بن منهال، فروياه عن حماد عن ثابت وحמיד في آخرين عن الحسن البصريّ مرسلًا، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو

237- "ليس كذلك في الاستدراك على الحفظ". الغماري. ص70. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 1422هـ/2001م

238- علل الحديث. ابن أبي حاتم. 170/2 رقم 2003

239- وهو موسى بن إسماعيل التبوذكي.

240- علل الحديث. ابن أبي حاتم. 192/2 رقم 2069

الصحيح عن حماد، وهذا الحديث إنما يعرف عن أنس من رواية يزيد الرقاشي، حدّث به عنه الأعمش، وغيره⁽²⁴¹⁾.

وأما البزار فقال: (حدثنا علي بن حرب حدثنا المؤمل بن إسماعيل حدثنا حماد بن سلمة عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: "أَلْظُوا بِ"يا ذا الجلال والإكرام". وهذا الحديث لا نعلم رواه عن حميد عن أنس إلا من هذا الوجه).

وبهذا تجتمع كلمة الحفاظ في حكمهم على هذا الحديث، وبأن من ذلك أنهم لم يختلفوا فيه، ولم يغفلوا عن المتابعات كما ذكر الشيخ الغماري، لا الترمذي ولا غيره ممن ذكر.

فالصحيح إذن ما حكم به الإمام الترمذي ومن وافقه، والمتابعة التي ذكرها الشيخ الغماري لم يغفل عنها الأئمة بل ردوها لأجل الخطأ. والله أعلم.

القاعدة التاسعة: في قبول زيادة الثقة⁽²⁴²⁾

قال الإمام ابن دقيق العيد: (وأما أهل الحديث، فإنهم قد يرون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بصحّته، كمخالفة جمع كثير له، أو من هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تُؤثر في أنفسهم غلبة الظنّ بغلظه، ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث، ولهذا أقول: إنّ من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم، أنهم إذا تعارض رواية مرسل ومسنّد، أو واقف ورافع، أو ناقص وزائد، أنّ الحكم للزائد، فلم يصب في هذا الإطلاق؛ فإنّ ذلك ليس قانونًا مطّردًا، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول⁽²⁴³⁾).

241 - العلل. الدارقطني. 26/12

242 - (صورتها أن يروي جماعة حديثًا واحدًا بإسناد واحد ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة). شرح علل الترمذي 425/1.

243 - شرح الإمام بأحاديث الأحكام. ابن دقيق العيد، 60/1، ونقله ابن حجر في النكت من قوله: "ومن حكى عن أهل الحديث... وكذلك فعل الصنعائي في توضيح الأفكار 343/1-344، وآثرت نقل كلام الإمام ابن دقيق العيد كاملاً من مصدره لعظم قيمته، ونفاسته...

قال الحافظ صلاح الدين العلائي: (وأما أئمة الحديث، فالمتقدمون منهم كيجي بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهم كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويجي بن معين، وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، ومسلم والنسائي والترمذي، وأمثالهم، ثم الدارقطني والخليلي، كل هؤلاء يقتضي تصرفهم في الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كليّ يعم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب) (244).

قال الحافظ ابن حجر: (واشتهر عند جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة لمن هو أوثق، والعجب ممن أغفل ذلك منهم، مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حدّ الصحيح، وكذا الحسن) (245).

وقال البقاعي: (إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين فإن للحدّاق من المحدثين في هذه المسألة نظراً لم يحكه، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه؛ وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد، وإنما يديرون ذلك على القرائن) (246).

تطبيق: (من منهج الإمام أحمد)

- زيادة الثقة في المتن حكم فيها الإمام بالقبول

مثال ذلك: ما رواه الإمام مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس؛ صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين" (247).

244- نظم الفرائد العلائي، ص 209، ونقله عنه الزركشي في البحر المحيط وتبعه فيه.

245- نزهة النظر شرح نخبة الفكر ابن حجر، ص 70

246- انظر: توضيح الأفكار. الصنعاني، 340/1

247- متفق عليه واللفظ لمسلم، البخاري، كتاب الزكاة. باب فرض صدقة الفطر 547/2، ومسلم، كتاب الزكاة، باب

زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير 677/2

نقل الحافظ ابن رجب عن الإمام أحمد في رواية صالح، قال: (قد أنكر على مالك هذا الحديث -يعني زيادته من المسلمين- ومالك إذا انفرد بحديث، فهو ثقة، وما قال أحد ممن قال بالرأي أثبت منه" وقال: قد رواه العمري الصغير والجمحي ومالك) (248).

قال الحافظ ابن رجب: (فذكر أحمد أنّ مالكا يُقبل تفردّه، وعلل بزيادته في التثبث على غيره، وبأنّه توبع على هذه الزيادة) (249).

وقال أحمد في رواية- أبي داود- عنه: "كنت أتهيّب حديث مالك "من المسلمين" يعني حديث نافع عن ابن عمر "أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم فرض صدقة رمضان..."، يعني: أتهيّب قوله: "من المسلمين"، فحدثنا أبو النضر عن سعيد الجمحي عن عبيد الله. قال فيه: "من المسلمين"، والعمريّ يقول: "من المسلمين" (250).

ثم علّق الحافظ ابن رجب: (وهذه الرواية تدلّ على توقّفه في زيادة واحد من الثقات، ولو كان مثل مالك، حتى يتابع على تلك الزيادة، وتدلّ على أنّ متابعة مثل العمريّ لمالك ممّا يقوّي رواية مالك ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار) (251).

قلت: وفي النفس من هذا النقل شيء، إذ كيف يُتصوّر أن تكون رواية العمريّ ممّا يقوّي رواية الإمام مالك، والإمام أحمد نفسه يصرّح بقبول تفرد الإمام مالك؟ وهل يعقل أن يكون الإمام أحمد اعتمد في تصحيح زيادة مالك على متابعة مثل العمريّ، بعدما كان متوقّفاً فيها؟ مع أنّ الإمام الترمذيّ أشار إلى هذه المتابعات ولم يعتدّ بها، قال: (وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممّن لا يعتمد على حفظه) (252). بل قد أكّد الحافظ ابن رجب هذا، فقال: «وكلام الترمذيّ هنا يدلّ على خلاف ذلك-يعني خلاف ما ذهب إليه أحمد-، وأنّ العبرة برواية مالك، وأنّه لا عبرة بمن تابعه ممّن لا يعتمد على حفظه» (253).

2- زيادة الثقة في المتن حكم فيها الإمام بالرّد

(248)- شرح العلل، ابن رجب ص 240

(249)- المرجع نفسه.

250- مسائل أبي داود، ص 431، وانظر: ابن رجب، شرح العلل ص 240

251- شرح العلل. ابن رجب، ص 240.

252- المرجع نفسه ص 239

253- المرجع نفسه ص 240

مثال ذلك: ما قد مرّ معنا وهو حديث محمد بن فضيل عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي عطية عن عائشة في تلبية النبي صلى الله عليه وسلم وفيه: "والمملك لك، لا شريك لك" (254)، قال أحمد: «وهم ابن فضيل في هذه الزيادة، ولا تعرف هذه عن عائشة، إنما تعرف عن ابن عمر» (255).

قلت: وقد رواه عبد الله بن نمير (256)، وشعبة (257)، وسفيان (258)، عن الأعمش به. وليس فيه: "والمملك لك، لا شريك". وكذلك رواه إسحاق بن راهويه من طريق مجاهد عن عائشة. ثم قال مجاهد: "وقال فيها عمر بن الخطاب: والمملك، لا شريك لك" (259).

3- زيادة في الإسناد حكم فيها الإمام بالقبول

مثال ذلك: قال ابن أبي حاتم الرازي: «سمعت أبا زرعة يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول: "حديث أبي الأحوص عن سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بردة خطأ الإسناد والكلام؛ فأما الإسناد: فإن شريك وأيوب ومحمد (260) ابني جابر روياه عن سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن بريدة عن أبيه عن الله عليه وسلم لني صلى كما رواه الناس، "فانتبذوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكرا" (261). قال أبو زرعة: كذا أقول هذا خطأ، أما الصحيح حديث ابن بريدة عن أبيه» (262).

4- زيادة في الإسناد حكم فيها الإمام بالرد.

254- المسند أحمد، 32/6 ح 24086، 229/6

255- انظر: شرح العلل. ابن رجب، ص 241

256- المسند. أحمد، 230/6

257- المسند. أحمد، 243/6، 181/6

258- المسند، أحمد، 181/6.

259- المسند، إسحاق بن راهويه، 1038/3

260- هكذا في نسخة العلل المطبوعة: شريك وأيوب ومحمد، والذي يقتضيه الحال: شريكا وأيوب ومحمدا، كذا في نصب الراية 308/4، غير أنه يمكن أن يحمل هذا على لغة ربيعة- وهو كثير في كتاب علل ابن أبي حاتم- قال النووي- في مثل هذا- في شرح مسلم 227/2: (..وهذا يفعله المحدثون كثيرا، فيكتبون سمعت أنس بغير ألف ويقرؤونه بالنصب). اهـ

261- والحديث أخرجه الدارقطني في سننه 259/4، ووافق فيه الإمام أحمد وأبا زرعة.

262- علل الحديث. ابن أبي حاتم، 25/2 رقم 1551

مثال ذلك: قال أبو بكر الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: أجد في حديث سعيد⁽²⁶³⁾ عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه، "أن رجلاً أعتق شقصاً"⁽²⁶⁴⁾، قال فيه أحدٌ: "عن أبيه؟" فقال: قاله السهمي⁽²⁶⁵⁾، وما أراه محفوظاً. روى عدةٌ؛ منهم إسماعيل وغيره، وليس فيه عن أبيه، وأظنّ هذا من حفظ سعيد⁽²⁶⁶⁾، وأثنى أبو عبد الله على السهمي خيراً..»⁽²⁶⁷⁾.

القاعدة العاشرة: في تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف

قال الإمام ابن دقيق العيد: «من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم، أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسنّد، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد، أنّ الحكم للزائد، فلم يُصَبِّ في هذا الإطلاق؛ فإنّ ذلك ليس قانوناً مطّرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول»⁽²⁶⁸⁾.

وقال الحافظ ابن حجر في النكت: «ثمّ إنّ تعليل الموصول بالمرسل أو المنقطع، والمرفوع بالموقوف أو المقطوع، ليس على إطلاقه، بل ذلك دائر على غلبة الظنّ بترجيح أحدهما على الآخر بالقرائن التي تحفّه»⁽²⁶⁹⁾.

القاعدة الحادية عشرة: لكلّ حديث نقد خاص وترجيح خاص

قال الحافظ ابن رجب: «وأما أكثر الحقاظ المتقدّمين، فإنّهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد- وإن لم يرو الثقات خلافة- إنّه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علّةً فيه، اللهمّ إلاّ أن

263- وهو ابن أبي عروبة

264- الشَّقْصُ والشَّقِيصُ: الطائفة من الشيء والقِطْعَةُ من الأرض، تقول: أعطاه شَقْصاً من ماله، وقيل: هو قليلٌ من كثير، وقيل: هو الحِطُّ. ولك شَقْصٌ هذا وشَقِيصُهُ كما تقول نَصْفُهُ ونَصِيغُهُ، والجمع من كل ذلك أَشْقَاصٌ وشَقَاصٌ. قال الشافعيّ في باب الشَّقْعَةِ: فإن اشْتَرَى شَقْصاً من ذلك؛ أراد بالشَّقْصِ نَصِيباً معلوماً غير مَفْرُوز. لسان العرب ابن منظور. مادة: شققص 48/7

265- وهو عبد الله بن بكر بن حبيب أبو وهب السهمي، انظر ترجمته في تاريخ بغداد 421/9

266- وفي تهذيب التهذيب: من خطأ سعيد. 142/5 (انظر: في ترجمة عبد الله بن بكر بن حبيب السهمي)

267- انظر: تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، 422/9

268- نقله ابن حجر في النكت ص 237 عن "مقدمة شرح الإمام". وانظر: الصنعائيّ في توضيح الأفكار [1/343-

[344

269-النكت. ابن حجر، ص 314

يكون ممنّ كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه كالزهريّ ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفرّدات الثّقات الكبار أيضاً، ولهم في كلّ حديثٍ نقدٌ خاصٌّ، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»⁽²⁷⁰⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: (ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كلّ حديث يقوم به ترجيح خاص، لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق)⁽²⁷¹⁾.

وقال الإمام ابن تيمية: (الراوي إمّا أن تقبل روايته مطلقاً، أو مقيّداً، فأما المقبول إطلاقاً فلا بدّ أن يكون مأمونَ الكذب بالمظنّة، وشرط ذلك العدالة، وخلوّه عن الأغراض والعقائد الفاسدة التي يظنّ معها جواز الوضع، وأن يكون مأمونَ السهو بالحفظ والضبط والإتقان، وأمّا المقيّد فيختلف باختلاف القرائن، ولكلّ حديث ذوق، ويختصّ بنظر ليس للآخر. ولكلّ حديث ذوق، ويختصّ بنظر ليس للآخر)⁽²⁷²⁾.

وقال أيضاً: (كم من حديث صحيح الاتصال، ثم يقع في أثنائه الزيادة والنقصان، فربّ لفظة تحيل المعنى، ونقص أخرى كذلك، ومن مارس هذا الفنّ لم يكد يخفى عليه مواقع ذلك، ولتصحيح الحديث وتضعيفه أبواب تدخل، وطرق تسلك، ومسالك تطرق)⁽²⁷³⁾.

تطبيق:

قال الإمام الحميدي: (ومن قبل التلقين ترك حديثه الذي لقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم ذلك التلقين حادثاً في حفظه لا يعرف به قديماً، وأمّا من عرف به قديماً في جميع حديثه، فلا يقبل حديثه ولا يؤمن من أن يكون ما حفظه مما لقن)⁽²⁷⁴⁾.

270- شرح العلل. ابن رجب ص 208

271- النكت. ابن حجر. ص 331

272- مجموع الفتاوى. ابن تيمية، 29/18

273- المرجع السابق 29/18

274- الكفاية ص 149

القاعدة الثانية عشرة: الأصل ما كان في الحديث فهو منه إلا إن دلّ الدليل على أنه ليس منه

قال البيهقي: (والأصل ما كان موصولا بالحديث يكون منه وخاصة إذا روي من وجهين إلا أن يقوم دليل على التمييز)⁽²⁷⁵⁾.

وقال أيضا: (الأصل ما كان من الحديث متصلا به فهو منه حتى يجيء البيان الواضح بأنه مدرج فيه)⁽²⁷⁶⁾.

وقال أبو الوليد الباجي في حديث النهي عن الشغار، في تفسيره للحديث (الظاهر أنه من جملة الحديث، وعليه يحمل حتى يتبين أنه من قول الراوي وهو نافع)⁽²⁷⁷⁾.

وقال ابن القطان في رده على عبد الحقّ الإشبيليّ دعواه في إدراج قوله "وما منّا إلا " في حديث ابن مسعود في الطيرة: (وهذا لا يقبل منه ولا من غيره إلا أن يأتي في ذلك بحجة، كما التزم فيما يدعى في ذلك)⁽²⁷⁸⁾.

وقد تكررت هذه القاعدة عند الحافظ ابن حجر في أكثر من موضع منها قوله: (الأصل ما كان في الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه)⁽²⁷⁹⁾.

وقال في موضع آخر: (ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل)⁽²⁸⁰⁾.

وفي مقدّمة فتح الباري فرّق الحافظ بين الزيادة من الراوي وبين الإدراج- في معرض سياق الأحاديث التي انتقدها الدارقطنيّ وغيره على البخاريّ- فذكر القسم الثالث منها فقال: (ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها، فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها

275- معرفة السنن والآثار. البيهقي. 365/2

276- نقله عنه الحافظ في الفتح.

277- نقله عنه ابن حجر في الفتح 203/10.

278- بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام. ابن القطان. 389/5.

279- فتح الباري. ابن حجر. 285 /2.

280- المرجع نفسه 193/5.

بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواه فما كان من هذا فهو مؤثر... (281).

القاعدة الثالثة عشرة: معرفة مراتب الرواة وطبقاتهم وأهميته في معرفة العلل

وتبرز أهمية ذلك عند التعارض، فإنّ النقاد يميّزون بين مراتب الرواة وطبقاتهم، المتقنين منهم وغيرهم، وهذا علم لازم لمن يتصدّى لهذا الفنّ، قال الحافظ ابن رجب: (معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إمّا في الإسناد، وإمّا في الوصل والإرسال، وإمّا في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث) (282).

نقد المرويات التاريخية

وأعني بالمرويات التاريخية ما جرى من أخبار السيرة وأخبار الخلفاء وما كان من حوادث في عصر بني أمية وبني العباس إلى آخر ذلك، فهل يلزم في الحكم على هذه الأخبار ما يلزم في الروايات الحديثية؟

الجواب:

الأصل فيما جرى من أحداث السيرة يلزم التعامل فيها بمنهج النقد الحديثي المعروف، وذلك فيما له متعلّق بالأحكام الشرعية أو العقدية، فيشترط حينئذ عدالة الناقلين وضبطهم مع الاتصال والخلو من الخطأ، وكذا الحال في كلّ خبر له متعلّق بالأحكام الشرعية والعقائد أو له متعلّق بالحكم على الرواة والرجال.

وما ليس له تعلّق بذلك فإنّه يتسامح فيه بشرط عدم ثبوت الخطأ والنيكاره فيه أو الكذب من الناقل أو مخالفة صريحة للتاريخ.

281- هدي الساري مقدمة فتح الباري، الفصل الثامن، ابن حجر. ص 504

282- شرح علل الترمذي. ابن رجب. 467/2 (تحقيق د. نور الدين عتر)

وإنّ أهل الحديث قد عُرف عنهم التساهل في رواية الأخبار فيما لا يندرج تحتها أحكام شرعية أو قضايا عقدية، لكن المقصود بالتساهل في ذلك ما يكون من جهة ضبط الناقل لا من جهة عدالته، فمن ثبت فيه الجرح من قبل عدالته لم يقبل منه الخبر ولو كان تاريخياً أو في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، وأمّا إن لم يعلم ذلك فالأمر واسع، وربما يستأنس في هذا بما ورد عن الإمام أحمد- وغيره- أنه سئل: هل يحتجّ بمحمد بن إسحاق؟ فقال: محمد بن إسحاق إنما تؤخذ منه هذه الأحاديث التي هي في المغازي والرقاق، ولكننا إذا روينا في الحلال والحرام أردنا قومًا هكذا، وضّم أصابع يده).

وقد بوّب الخطيب البغدادي بمبحث: (ما لا يفتقر كتبه إلى إسناد) فقال: (وأمّا أخبار الصالحين وحكايات الزهاد والمتعبدين ومواعظ البلغاء وحكم الدباء فالأسانيد زينة هلا وليست شرطاً في تأديتها ... ثم روى بسنده عن سعيد بن يعقوب قال: سمعت ابن المبارك وسألناه، قلنا: نجد المواعظ في الكتب فننظر فيها، قال: لا بأس، وإن وجدت على الحائط موعظة فانظر فيها تعظ. قيل له: فالفقه؟ قال: لا يستقيم إلا بالسماع) ثم قال: على كل حال فإنّ كتب الإسناد أولى سواء كان الحديث متعلقاً بالأحكام أو غيرها⁽²⁸³⁾.

وقال الدكتور أكرم ضياء العمري: (أما اشتراط الصحّة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية التي لا تمسّ العقيدة والشريعة ففيه تعسف كثير، والخطر الناجم عنه كبير؛ لأنّ الروايات التاريخية التي دونها أسلافنا المؤرخون لم تعامل معاملة الأحاديث، بل تمّ التساهل فيها، وإذا رفضنا منهجهم فإن الحلقات الفارغة في تاريخنا ستمثل هوة سحيقة بيننا وبين ماضينا مما يولّد الحيرة والضياع والتمزق والانقطاع.. لكن ذلك لا يعني التخلّي عن منهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات التاريخية، فهي وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة، كما أنّها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذّة عن الإطار العام لتاريخ أمتنا، ولكن الإفادة منها ينبغي أن تتمّ بمرونة، آخذين بعين الاعتبار أنّ الأحاديث غير الروايات التاريخية، وأن الأولى نالت من العناية ما يمكنها من الصمود أمام قواعد النقد الصارمة⁽²⁸⁴⁾).

283- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الخطيب البغدادي 271/2-272، تحقيق: د. محمد رأفت سعيد.

284- دراسات تاريخية. أكرم ضياء العمري ص 17

الخاتمة

في الختام أجدني أميل إلى اختصار القول في كلمة جامعة للعلامة أحمد شاکر رحمه الله، قال: (إنَّ المحدثين كانوا محدثين ملهمين، تحقيقًا لمعجزة سيّد المرسلين حين استنبطوا هذه القواعد المحکمة لنقد رواة الحديث ومعرفة الصحاح من الزّیاف، وإثّم ما كانوا هازلين ولا مخدوعين، وإثّم كانوا جادّين على هدى وعلى صراط مستقیم، فكانت تلك القواعد التي ارتضوها للتوثّق من صحّة الأخبار أحکم القواعد وأدقّها، ولو ذهب الباحث المثبّت يطبقها في كل مسألة لا إثبات لها إلا صحة النقل فقط لآتته ثمرتها الناضجة ووضعت يده على الخبر اليقين وعلى ضوء هذه القواعد سار علماؤنا المتقدمون في إثبات مفردات اللغة وشواهدا وفي تحقيق الوقائع التاريخية الخطيرة، ولن تجد من ذلك شيئًا ضعيفًا أو باطلًا إلا ما أبطلته قواعد المحدثين، وإلا فيما لم ينل العناية بتطبيقها عليه)⁽²⁸⁵⁾.

وهذا ما تيسّر لي جمعه وتحريره في هذا الآن، سائلًا إياها الإصابة والقبول، آملا أن أكون قد قرّبت لطلابنا وطالباتنا شيئًا من هذا العلم، وما توفيقني إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

الدكتور حميد قوفي